

تركيا التي لا نعرفها

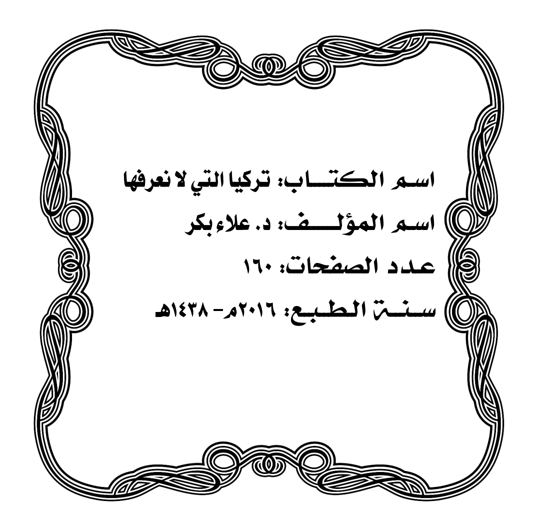
الانقلابات العسكرية في الجمهورية التركية

طبعة مزيدة ومنقحة



بقلم

د. علاء بكر



اسم الكتاب: تركيا التي لا نعرفها
اسم المؤلف: د. علاء بكر
عدد الصفحات: ١٦٠
سنة الطبع: ٢٠١٦م - ١٤٣٨هـ

رقم الإيداع



الإسكندرية أبو سليمان ش عمر أمام مسجد الخلفاء الراشدين
الإدارة: ٠١٠٠٥٠١٣١٥١ - المبيعات: ٠١١٢٠٠٠٤٦٤٦

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ٦٩ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أثار الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا في يوليو ٢٠١٦م ردود فعل كثيرة، إذ هو الانقلاب العسكري الخامس منذ نشأة الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، ووقع بعد مرور قرابة عشرين عاما على الانقلاب العسكري الرابع (السلمي) ضد (أربكان)، رائد التيار الإسلامي السياسي في تركيا، في عام ١٩٩٧م. وجاءت هذه الردود عند الكثيرين مبنية على ما تعيشه تركيا والمنطقة العربية الآن دون النظر إلى الجذور التاريخية للصراع الدامي الذي استمر لعدة عقود بين المؤسسة العسكرية التركية باستبدادها وعلمانيتها المتشددة وأتباع التيار الإسلامي السياسي، والذي يعد أردوغان -الذي استهدفه الانقلاب الأخير الفاشل- ممن نشأوا وتربوا فيه. ولن تكون الصورة وافية وواضحة بكل أبعادها لمن يريد أن يفهمها دون

معرفة -ولو بصورة مجملة- تطورات هذا الصراع الطويل المتقلب في تركيا، والذي لا يعرف الكثيرون منا عنه شيئا.

وهذا هو الذي دفعني إلى كتابة هذه المقالات عن تركيا التي لا نعرفها، وهي ١٥ مقالة، نشرت في جريدة (الفتح) الأسبوعية -جزى الله القائمين عليها خيرًا.

تناولت فيها باختصار كل ما يحتاج إليه من يتطلع إلى فهم الأوضاع في الجمهورية التركية فهما متعمقا، وقد لاقت هذه المقالات -بحمد الله- قبولًا ومتابعة من القراء، مما شجعني على إتمامها في صبر ومثابرة، رغم صعوبة موضوعها، وضرورة التحلي بالموضوعية والإنصاف في كتابتها ما استطعت. ويزيد أيضًا من أهمية هذه المقالات:

١- ما فيها من الاستفادة من التجربة التركية إذ أن هناك أوجه تشابه بين الأوضاع التي تعاني منها مصر وبين ما كانت تعاني منه تركيا من عزلة سياسية وفساد وتأخر اقتصادي وتردي اجتماعي في ظل علمانية أتاتورك والمؤسسة العسكرية

المتـشددة قبـل وصـول أردوغـان وحزبـه -حـزب التنميـة والعدالة- للحكم.

٢- أنها تقـرب القـارئ مـن شخـصية أردوغـان المبهـرة، والتي اختلف في تقييمها الكثيرون:

❍ **بـين مـن يغـالي فيـه:** يمجـده ويـراه النمـوذج الـذي ينبغي على العاملين في العمل الـسياسي الإسـلامي أن يقتـدوا به، رغم ما قدمه ويقدمه من تنـازلات كبـيرة في صراعـه مـع العلمانية المتشددة في تركيا ليواصـل صراعـه الـسياسي معهـا، وقد حولته سنوات التجربة الطويلة إلى شبه سـياسي محـترف، ضليع في التعامل مع خصومه ومعارضيه بنفس أساليبهم التي يمارسونها، حتى صار لا يرى أي منافاة أو تناقض بين الإسـلام والعلمانية، وبين الإسلام والديموقراطية على النهج الغربي.

❍ وبين مـن يكفـره كفـر عـين، ويكفـر مـن لا يكفـره، ويمتحن الناس على ذلك، كما هو حال أتباع داعش، ومن على شاكلتهم.

٣ - أنها تؤكد ما عرف عن شدة العاطفة الدينية عند الشعب التركي، وتمسكه بإسلامه، رغم كل الجهود الكبيرة التي بذلتها النخبة التركية العلمانية المتشددة والمؤيدة بقوة الجيش العسكرية -المفرطة أحيانا- طوال عقود عديدة لمنع المظاهر الإسلامية وتربية النشء بعيدًا عن الإسلام، وقطع صلتهم به، والتجاهل المتعمد للهوية العثمانية لتركيا الإسلامية، وتاريخها المجيد في نشر الإسلام والدفاع عنه في أوروبا وخارجها لقرون عديدة.

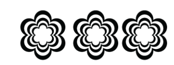
ولا شك أن هذه المقالات لا تكفي كدراسة لتاريخ الجمهورية التركية من بعد إلغاء الخلافة الإسلامية وإلى الآن، ولكنها الحد الأدنى الذي يجب الإلمام به ومعرفته عنها، وما لا يدرك كله لا يترك كله. ولا شك أن الكتابة في التاريخ والتعرض لشخصيات معاصرة من الأمور خطيرة الشأن، ولا أدعي السداد والسلامة من الخطأ فيها، ولكن تحريت الموضوعية في العرض ما استطعت، فما وفقت فيه فهو من

الله تعالى، وله الحمد عليه، وما أخطأت فيه فمني ومن الشيطان، أسأل الله تعالى أن يتجاوز عني فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

د. علاء بكر



(١)
محاولات لإصلاح الدولة العثمانية

نشأة الدولة العثمانية:

كون العثمانيون – وهم سلالة أحدى القبائل التركية تنسب إلى عثمان بن أرطغرل– إمارة إسلامية لهم في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي على أنقاض دولة سلاجقة الروم، في وقت تناثرت فيه بالأناضول العديد من الإمارات التركية الصغيرة. وقد حمل هؤلاء العثمانيون مهمة الجهاد الإسلامي والفتوح ضد البيزنطيين، ساعدهم على ذلك قوة روح الجهاد فيهم، وعدم الانشغال في معارك ضد الإمارات التركية الأخرى، وضعف الإمبراطورية البيزنطية. وبعد أن وطد العثمانيون سلطانهم في الأناضول (من أرض الروم) – في الأرض التي عليها الجمهورية التركية حاليًا – توغلوا في البلقان واليونان وما وراءهما شمالًا، وبعد محاولات نجح السلطان محمد الثاني (محمد الفاتح) أحد أعظم سلاطين بني

عثمان من فتح القسطنطينية (عاصمة الدولة البيزنطية) عام ١٤٥٣ م وإسقاط الإمبراطورية البيزنطية. ولم ينته القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري) حتى اكتملت السيطرة العثمانية على بلغاريا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا والمجر، ووقفت على مشارف (فيينا) عاصمة النمسا. وسرعان ما تصدر العثمانيون زعامة العالم الإسلامي بعد تصديهم لتهديد البرتغاليين للمقدسات الإسلامية بعد دورانهم حول طريق رأس الرجاء الصالح، ومحاولتهم غزو البلاد الإسلامية من الجهة الجنوبية، وعجز دولة المماليك حامية الخلافة الإسلامية وقتها عن التصدي لهذه التهديدات، فطهر العثمانيون سواحل الجزيرة العربية من البرتغاليين، وتولوا الدفاع عن المقدسات الإسلامية. بالإضافة إلي التصدي للخطر الشيعي الصفوي الذي ظهر في بلاد فارس ودخل العراق، فدحر العثمانيون الصفويين في معركة (جالديران) عام ٩٢٠ هجريا. وقام العثمانيون بحماية المغرب العربي بضمه قبل الاحتلال الإسباني له، بعد طرد الإسبان

للمسلمين من الأندلس أواخر القرن التاسع الهجري. وتوج العثمانيون ذلك كله بدخول القاهرة، والقضاء على دولة المماليك عام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م). وقد بلغت هذه الدولة العثمانية ذروة ازدهارها وتفوقها في الميادين الداخلية والخارجية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر الميلاديين (النصف الثاني من القرن العاشر والقرن الحادي عشر الهجريين)، وازدادت مكانتها في السياسة الدولية.

تسرب الضعف للدولة العثمانية:

توقفت الدولة العثمانية عن التوسع مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي (القرن الثاني عشر الهجري)، حيث تجلت مظاهر بداية الضعف متمثلة في تعطيل الجهاد، وتدهور النظام الحربي، وتسرب الضعف إلى السلاطين والحاشية، وسوء الإدارة، والغلو في النزعة الصوفية، وأخطر من ذلك الانحراف الفكري والعقدي بإغلاق باب التجديد ووقف الاجتهاد وانتشار الجمود، وشيوع البدع والخرافات.

ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي وتقدم دول أوروبا ونهضتها علميًا وتقنيًا وتخلف الدولة العثمانية عن مجاراة هذا التقدم، وانشغالها بالدفاع عن ممتلكاتها الواسعة وأراضيها من الهجمات الاستعمارية المتتالية، ومعاناتها من مشكلات داخلية متلاحقة، بدأ الوهن يدب في الدولة العثمانية، وكان لتعدد القوميات وتنوع الأديان والمذاهب والطوائف في ولايات الدولة الموزعة على قارات العالم القديم الثلاث أثره في زيادة أعباء الدولة وإضعافها، خصوصا بعد إذكاء الدول الأوروبية ومؤزراتها للحركات القومية والطائفية في الأراضي العثمانية.

محاولات الإصلاح:

شهدت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري) ملامح تغييرات جديدة تهدف إلى محاولة إصلاح وتنظيم شئون الدولة ووقف تدهورها سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وفكريًا واجتماعيًا، وكانت بدايات هذه الدعوات الإصلاحية ذات أسس إسلامية، وبعيدة عن التأثر بالحضارة الغربية المجاورة، ولكن سرعان ما ظهرت أفكار

إصلاحية متأثرة بالحضارة الغربية، تعتني بنقل شكليات ومظاهر المدنية الغربية أكثر من اهتمامها بالتقدم العلمي والتقني. وبازدياد الضغط الأوروبي والروسي دخلت الدولة العثمانية في طور جديد من فرض التغريب، والتدخل الأجنبي في شئون الدولة الداخلية، ومنح الأوروبيين امتيازات أجنبية، ومنح الأقليات من غير المسلمين حريات سياسية وحقوقًا تتحول مع الوقت إلى امتيازات خاصة لهم. ولا شك أن الدولة العثمانية كانت تحتاج إلى الإصلاح في نظمها وإدارتها، ولكن الدول الغربية لم تكن تريد بضغوطها الإصلاح بقدر الحصول على امتيازات تساعد في إضعاف الدولة العثمانية.

وقد بدأ السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ م – ١٨٣٩ م) أول الإصلاحات بإنشاء جيش جديد في عام ١٨٢٦ م، حيث درب هذا الجيش تدريبا أوروبيا بخبرات روسية وألمانية، وأتم استكمال بنائه خلال ثلاث سنين، وذلك في أعقاب ما تعرضت له الدولة من هزائم عسكرية، وانفصال بعض ولاياتها، كما قام ببعض الإصلاحات الإدارية، وأنشأ مجلس

شورى الباب العالي، وأسس مدرسة للطب العسكري وأخرى للعلوم العسكرية.

وفي أول عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ م – ١٨٦١ م) تم الإعلان عن (الخط الهمايوني)، أو فرمان التنظيمات، الذي يشير وللمرة الأولى إلى تساوي جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات دون تمييز ديني أو قومي. كما صدر في ١٨٧٦ م أول دستور عثماني. وتعد هذه الإصلاحات محاولة لإحياء وتقوية الرابطة العثمانية، بتقوية الرابطة بين السلطنة وشعوبها بعيدًا عن الانتماءات الدينية أو الطائفية أو المذهبية، بحيث يصبح الكل عثمانيون متساوون في الحقوق والواجبات لمنع الانشقاق والانفصال عن الدولة.

وقد حاول السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ م – ١٩٠٩ م) إحياء وتقوية فكرة الجامعة (الرابطة) الإسلامية لمواجهة تصاعد الفكر القومي الوافد نتيجة الانفتاح على الفكر الأوروبي، ولكن محاولته جاءت متأخرة بعد أن نمت وبشدة فكرة القومية و(الرابطة التركية) المبنية على بناء الدولة

على أساس الاشتراك في الجنس واللغة والثقافة أكثر من أي روابط أخرى، وقد تشبع بعض من أنصارها بالأفكار الغربية الداعية إلى نبذ كل قديم.

وقد أدت هذه التطورات إلى بروز تيارين متعارضين:

- تيار الاتجاهات الثقافية الإسلامية السائدة: والذي عانى من الانقسام بين اتجاهات محافظة، وتجديدية، وصوفية. والذي تباينت مواقفه ولم تتسق في مواجهة الأفكار التغريبية الوافدة.

- تيار الاتجاهات الثقافية الوافدة: والذي ضم الاتجاهات العلمانية، والقومية التركية، والماسونية، والاستشراق، والتنصير. والذي طالب البعض منهم بالأخذ بكل ما هو أوروبي والتنكر للتاريخ العثماني والإسلامي.

ومع مرور الوقت ساد الاضطراب الساحة الفكرية بعد أن احتكر الجيل ذو الاتجاه التغريبي الوافد مجالات السياسة والإدارة والثقافة.

قيام الجمهورية التركية:

انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ م بهزيمة قاسية لتركيا، أجبرتها على سحب قواتها من الولايات العربية التابعة لها في الشام والعراق، ليتم تقسيمها بين الحلفاء المنتصرين (بريطانيا وفرنسا)، واستقطاع أجزاء من الأناضول، حيث احتل اليونانيون قسما من غرب الأناضول عند أزمير وما حولها، بدعوى أنها في الأصل أرض يونانية، واحتل الإيطاليون مدينة أنطاليا على البحر المتوسط، وتوغل الفرنسيون شمال خط الانتداب على سوريا نحو مدينة (عنتاب)، وتواجد الأسطول البريطاني في مضيق البوسفور بإسطنبول، وصارت السيادة الفعلية لبريطانيا على (أسطنبول)، وأعطت (اتفاقية سيفر) التي فرضت على حكومة السلطان العثماني عام ١٩٢٠ م حق تقرير المصير للأرمن في شرق الأناضول، والحكم الذاتي للأكراد في جنوبها الشرقي، ولم يبق للأتراك إلا وسط الأناضول، ودخل الأتراك في حركة مقاومة وحرب تحرير قادها مصطفى كمال أتاتورك

ذو الميول القومية، والتي شارك الأتراك فيها دفاعًا عن الدولة العثمانية المسلمة، ورآها البعض دفاعا عن الأرض التركية التي تتعرض للاحتلال الأجنبي لأول مرة، وأصبحت عرضة للتمزق والضياع، فامتزجت المشاعر الدينية بالقومية.

ونجح الأتراك في تحرير أراضيهم، وانتصروا على اليونانيين، واستطاعوا إلغاء شروط (اتفاقية سيفر)، من خلال (معاهدة لوزان) عام ١٩٢٢ م، التي أعقبها قيام الجمهورية التركية على أساس قومي على أرض الأناضول عام ١٩٢٣ م، برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، الذي قام بإلغاء الخلافة الإسلامية في مارس ١٩٢٤ م، وفرض بالقوة على الجمهورية التركية قطع كل صلتها الرسمية بالإسلام، والأخذ بالعلمانية والنهج الغربي في كل شئونها ومظاهرها.

❁❁❁

(٢)

أتاتورك والجمهورية التركية

سيطرة أصحاب الفكر القومي العلماني على الجمهورية التركية:

كانت الدولة العثمانية مع أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تموج بالتيارات الفكرية المختلفة، ومنها شريحة من الأتراك تبنت الفكر القومي وتشربت أيضًا الفكر العلماني، نتيجة مؤثرات أوروبية طاغية انتقلت عبر الانفتاح على أوروبا التي كانت تعيش من بعد الثورة الفرنسية على المبادئ العلمانية المنادية بفصل الدين عن الدولة. وكانت غاية آمال غالبية هؤلاء (أوربة) السلطنة العثمانية، بتحديثها على ما عليه الغرب، ولم يصل بها الفكر إلى الفصل الواضح بين الهوية التركية القومية والهوية العثمانية المسلمة، أي لم تتصور فكرة القومية التركية بدون المكون الإسلامي فيها. وقد أسهمت النخبة المثقفة وبعض القادة العسكريين المعتنقين للفكر القومي في تنمية الاتجاه القومي بانتماء عناصر منها إلى حركات

سياسية تتبنى الفكر القومي مثل (تركيا الفتاة) و(شباب العثمانيين) و(الوطن) و(جمعية الاتحاد والترقي)، والتي طرحت مع الهزائم العسكرية والأحداث القاسية التي تعرضت لها الدولة العثمانية أفكارًا وآراء جريئة لم تكن في التصور من قبل. وصارت لهذه النخبة القومية جناحان:

- جنح عسكري داخل الجيش، وهو الذي تولى كبر إقامة الجمهورية التركية على الفكر القومي العلماني الغربي بالقوة، واسقط الخلافة الإسلامية، وفرض إزالة المظاهر الإسلامية على الأتراك.

- جناح مدني من مثقفين على درجة عالية من التعلم والتربية على النمط الغربي ممن تولوا الترويج للمبادئ القومية والعلمانية والتغريب بين الجماهير التركية قبل ومع وبعد إنشاء الجمهورية التركية.

لقد رأى أصحاب هذا الاتجاه القومي تحديث المجتمع التركي بتغييره جذريًا ليوافق النموذج الغربي حرفيا، لاسيما في فصل الدين عن الدولة، باعتبار التجربة الغربية هذه هي

الكفيلة بتقدم المجتمع التركي، وربطوا بين مفهوم الدولة العلمانية والأمة التركية وارثة القومية الطورانية (التركية) التي تقطن الأناضول، والتي تخلت عن تراثها العثماني الإسلامي بالكلية.

صناعة زعيم يقود تركيا إلى التغريب (مصطفى كمال أتاتورك):

ولد مصطفى علي رضا بمدينة (سالونيكا) الساحلية التي تقع على بحر (إيجه) باليونان حاليا في عام ١٨٨١ م. توفي والده علي رضا أفندي وهو صغير، فتولت أمه تربيته. التحق برغبته بالمدرسة الثانوية العسكرية بسالونيكا عام ١٨٩٣ م. ولتميزه وتفوقه أطلق عليه (مصطفى كمال). انتقل في عام ١٨٩٥ م إلى مدرسة التدريب العسكري في (موناستر) في منطقة تقع بين اليونان وألبانيا، وكانت هذه المدرسة تموج بالحركات السياسية والحزبية. وفي عام ١٨٩٩ م انتقل إلى مدرسة المشاة بكلية الحرب في إسطنبول التي تخرج منها عام ١٩٠٢ م برتبة ملازم. ورقي إلى رتبة رقيب عام ١٩٠٥ م. ولما كانت إسطنبول تعيش مناخا سياسيا مشبعا بأفكار التغيير فقد

أهتم الضابط الصغير بالتثقيف السياسي لنفسه، وشارك أصدقائه -ومنهم منتمين لحركة تركيا الفتاة وجمعية الاتحاد والترقي- نقاشاتهم واجتماعاتهم السياسية، وصاغ في تلك الفترة الكثير من أفكاره وميوله.

وقد اعتقل بسبب هذا النشاط السياسي السري، وتم إيداعه بالسجن العسكري لشهور، وعوقب بعد إطلاق سراحه بالنقل إلى الشام، بعيدًا عن إسطنبول، حيث تنقل بين بيروت ودمشق والعقبة والقاهرة. وخلال هذه الفترة أسس جمعية سرية باسم (الوطن). وفي عام ١٩٠٧م تم تعيينه في رئاسة أركان سالونيكا، ثم رقي إلى رتبة جنرال، ثم عين ملحقًا عسكريًا لدى بلغاريا عام ١٩١٣م. وخلال الحرب العالمية الأولى نجح في صد هجوم للحلفاء على القوات العثمانية عند مضيق الدردنيل عام ١٩١٥ م. وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تم إحالته للاستيداع مع الكثيرين غيره من ضباط الجيش. وفي مايو ١٩١٩ م وفي مواجهة حركة تمرد لأقلية يونانية في شمال الأناضول قرب

ساحل البحر الأسود استدعت وزارة الدفاع بإسطنبول مصطفى كمال، وكلفته بإخماد التمرد اليوناني، فقبل على الفور، وانتهز فرصة السلطات التي منحت له بمقتضى هذا التكليف في تجميع خلايا المقاومة الوطنية المتناثرة في الأناضول لتحرير البلاد من المحتلين، كما عاود اتصالاته بالقوميين، ونجح في طرد اليونانيين والحلفاء، وإعادة وحدة الأناضول من جديد، وإنقاذ الدولة العثمانية من خطر التمزق والتفتت في آخر معاقلها، حتى لقبه الأتراك بـ(الغازي).

كان الأتراك يقاتلون في حرب الاستقلال مع مصطفى كمال دفاعًا عن السلطنة العثمانية وهو يظهر لهم ذلك، ولكنه يرتب أمره على خلاف ما يظهر. فبعد انتهاء حرب التحرير وتوقيع معاهدة لوزان أعلنت الجمعية الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣م، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها، فتظاهر بالاحتفاظ – مؤقتا بالخلافة–، واختير عبد المجيد بن السلطان عبد العزيز خليفة بدلًا من السلطان محمد السادس، وعليه غادر محمد

السادس تركيا على متن بارجة بريطانية إلى مالطة، ولم يمارس السلطان عبد المجيد سلطات الحكم، إذ تولى مصطفى كمال حكم البلاد بعد أن ضمن تأييد الدول الكبرى له، وألغى الخلافة الإسلامية في ٣ مارس ١٩٢٤م، وقام بنفي الخليفة في اليوم التالي، وقام بمصادرة أمواله، ونفي أنصاره.

وبدأ مصطفى كمال إجراءات التغريب البشعة لتركيا، مع إخماد أي صوت معارض لها باستعمال القوة المفرطة، ومن ذلك:

- أزال من الدستور المادة التي تشير إلى أن الإسلام دين الدولة.

- ألغى وزارة الأوقاف وعهد بشئونها إلى وزارة المعارف.

- استبدل الشريعة الإسلامية بقانون مدني مأخوذ من القانون السويسري، وألغى العمل بالتقويم الهجري.

- فرض إجباريًا استخدام الحروف اللاتينية في كتابة اللغة التركية وطبع مؤلفاتها بدلًا من الحروف العربية، ومنع تعليم اللغة العربية في البلاد. وجعل أذان الصلاة باللغة التركية.

- منع ارتداء النساء للحجاب الإسلامي في الحكومة والمؤسسات الرسمية للدولة، وحظر العمامة والطربوش في زى الرجال، وعدها من رموز الماضي.

- قام بتغيير المناهج الدراسية، وتنقية اللغة التركية من الكلمات العربية، واستبدلها بكلمات أوروبية لاتينية. وأعاد كتابة التاريخ بصورة تبرز الماضي التركي القومي.

- حدد عدد المساجد، ولم يسمح بغير مسجد واحد في كل دائرة من الأرض محيطها ٥٠٠ متر، وخفض عدد الوعاظ الذين تدفع الدولة رواتبهم إلى ٣٠٠ واعظ فقط، وأغلق أشهر مسجدين في تركيا: مسجد آيا صوفيا، ومسجد الفاتح.

- جعل العطلة الرسمية يوم الأحد بدلًا من يوم الجمعة.

- أهمل التعليم الديني في المدارس، ثم تم إلغاؤه، وأغلقت كلية الشريعة الإسلامية في جامعة إسطنبول لقلة عدد الطلاب المتقدمين لها.

- أصدر قانونًا ينظم اسم العائلة، وألزم المواطنين بتسمية أنفسهم من جديد بمقتضاه.

وطوال فترة حكم مصطفي كمال وحتى وفاته عام ١٩٣٨م اعتبر مصطفى كمال عدم امتثال أي أحد لأي من إجراءاته هو رفض منه للجمهورية التركية بأكملها، ورأى أن كبح المشاعر الدينية للأتراك كفيل بتحقيق نفس نتائج النموذج العلماني الغربي، لذا نصب المشانق لكل من ينتقد أو يخالف (إصلاحاته الجمهورية)، أو يراها هدمًا لأسس المجتمع الدينية، وأصبحت ممارسة الدين أو الإعلان عن الانتماء للقيم الدينية المحافظة - ولو في حدودها البسيطة - من الأمور الممنوعة، والغير ممكنة، واستمر ذلك طوال حكم مصطفى كمال ولفترات طويلة بعد وفاته.

إن أقل ما يقال عن فترة الجمهورية الأولى التي قادها مصطفى كمال – بل ورفاقه من النخبة العسكرية التي سارت على نهجه من بعده – أنها تجاوزت في مسألة التعامل مع الدين وبصورة مبالغ فيها حدود متطلبات إنشاء دولة قومية، وإن النخبة القومية العلمانية في تركيا حكمت الدولة والمجتمع منذ إعلان الجمهورية عبر جناحها العسكري حكما أوتوقراطيا

جعل تركيا هي (الكمالية) كما أرادها لها مصطفى كمال، فلم يكن غريبًا أن تلقبه هذه النخبة بلقب (أتاتورك)، والتي تعني بالتركية (أبو الأتراك).



(٣)

تركيا من مندريس إلى ديميرل وأربكان

بعد وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨م تولى رئاسة الجمهورية من بعده (عصمت اينونو)، وهو رفيقه في حرب الاستقلال، ورئيس وزرائه في حياته، وشريكه في حزب الشعب الجمهوري، الحزب الوحيد الحاكم الذي أسسه مصطفى كمال وانفرد بالحكم حتى وفاته. وقد تعهد (اينونو) بالاستمرار على نهج أتاتورك المتشدد.

دخول تركيا في التعددية الحزبية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلن اينونو في ١٩٤٥ م عن تطبيق نظام التعددية الحزبية في البلاد. فأسس (عدنان مندريس) الحزب الديمقراطي، الذي استطاع الحصول على ٦١ مقعدًا في البرلمان في انتخابات ١٩٤٦ م، وأصبح شريكا في الحياة السياسية والبرلمان مع حزب الشعب الجمهوري. وفي انتخابات ١٩٥٠ م التالية وفي صدمة شديدة أصبح

لمندريس ٤٠٨ نائبا بالبرلمان، وأطاح بالحزب الذي أسسه أتاتورك إلى خارج السلطة.

تركيا في عهد مندريس:

رأى مندريس الاستفادة من مناخ الانفتاح السياسي وعبر عن أرائه التي خاض بها الانتخابات وفاز بها، فأعلن في جرأة:

- أن المرحلة الكمالية قد انتهت بتأسيس الجمهورية التركية واستقرارها، وأنها برغم إيجابياتها فإن لها سلبية كبيرة وهي تجاهل الجوانب الروحية في المجتمع.

- سعي لتخفيف قبضة الدولة على الأفراد، بما يعني إبعاد سلطة الدولة عن التدخل في منع الممارسات الدينية للمحافظين من الأفراد.

- أعاد رفع الأذان باللغة العربية.

- ألغى الحظر المفروض على البرامج الدينية وتلاوة القرآن في الإذاعة.

- منح التراخيص لبناء مساجد جديدة، والسماح بترميم الموجود منها.

- سمح بتدريس الدين في المرحلة الإعدادية، مع إعطاء الصفة القانونية لمدارس (إمام – خطيب) الدينية.

ورغم أن ذلك له تأثيره على المجتمع كأفراد دون التأثير على هوية الدولة العلمانية والحكم، ويعد صورة من صور التصالح العام مع مظاهر الإسلام في تركيا، فإن مندريس لم يفعله من منطلق ديني، فقد كان وفيا للعلمانية في تركيا، فلم يمنح القوى السياسية الدينية أي مساحة من الحرية الفكرية، بل قام في الخمسينيات بحل أحزاب تم تأسيسها على أساس ديني، وقدم العديد من الكتاب الدينيين للمحاكمة، وحرص على المحافظة على التماثيل المقامة لكمال أتاتورك في أنحاء الجمهورية لما حاول البعض تكسيرها.

الانقلاب العسكري الأول في الجمهورية التركية:

استمر مندريس في الحكم لمدة عقد كامل (من ١٩٥٠م – ١٩٦٠م)، ولكن نهايته جاءت مأساوية، إذ وقع أول انقلاب عسكري في الجمهورية، واستولى مجموعة من الضباط من متوسطي الرتب على السلطة يوم ٢٧ مايو ١٩٦٠ م، بدعوى

أن مندريس يهدم أسس الكمالية والعلمانية، التي قامت عليها الجمهورية التركية، في ظل تسامح من قيادات المؤسسة العسكرية مع حكومته. وتم تشكيل لجنة (الوحدة الوطنية) برئاسة قائد القوات البرية، الذي أصبح رئيسا للجمهورية وللحكومة، وتم إعداد دستور جديد للبلاد في يوليو ١٩٦١م، وتمت محاكمة مندريس وأدانته، وتنفيذ حكم الإعدام عليه، وعلى اثنين من وزرائه (وزير الخارجية ووزير المالية).

أعاد ضباط الجيش السلطة للمدنيين في عام ١٩٦١م، وأجريت انتخابات جديدة.

اتجاه تركيا نحو الليبرالية:

رغم صرامة قادة الانقلاب في الوفاء لعهد الجمهورية الأول، وعدم تسامحهم مع ما قام به مندريس، فقد مالوا إلى إتاحة قدر من الحريات المدنية لا الدينية للوقوف في وجه الشيوعية السائدة في روسيا المجاورة، ولتعزيز اندماج تركيا في حلف شمال الأطلنطي التي كانت قد انضمت إليه في عام ١٩٥٢ م. وقد أتاح ذلك مساحة من حرية العبادة والرأي

والفكر للأفراد. كما ساهم التقدم في مجال الصناعة على ظهور موجات من الهجرة كبيرة من الريف إلى المدن، مع التوسع في تعليم الطبقات الفقيرة والمتوسطة، مما أوجد فئات جديدة من المتعلمين من ذوي القيم المحافظة، وزاد من تقبل المواطن والناخب التركي لما يطرح عليه من قيم محافظة تتفق مع توجهه. وقد أسس أصحاب التوجهات المحافظة وأتباع مندريس حزبا جديدا باسم (حزب العدالة)، الذي يعد امتدادًا للحزب الديمقراطي، واستطاع زعيمه الثاني (سليمان ديميرل) الوصول لمنصب رئيس الوزراء عام ١٩٦٥ م، وصار رمزًا من رموز اليمين الوسط المحافظ في تركيا.

ظهور نجم الدين أربكان:

في أواخر الستينيات فاز نجم الدين أربكان بعضوية البرلمان كنائب مستقل عن مدينة (قونية)، مما شجعه على تأسيس حزب يعبر عن الاتجاه المحافظ الذي ينتمي إليه مباشرة دون مشاركة في حزب (يمين الوسط) كالحزب

الديمقراطي أو حزب العدالة، فأسس في عام ١٩٧٠ م حزب (النظام الوطني)، معبرًا عن ما اصطلح على تسميته بالاتجاه الإسلامي السياسي بشكل علني، فانضم إليه أعضاء الجناح الديني في حزب العدالة، لما رأوه معبرًا عنهم حقيقة، وشاركهم قسم من المتعاطفين من قوي اليمين القومي في تركيا، وانضم لحزب النظام الوطني نائبان مستقلان فصار للحزب ثلاثة نواب في البرلمان.

الانقلاب العسكري الثاني:

وفي ٢٠ مايو وقع الانقلاب العسكري الثاني في الجمهورية التركية، الذي نجح في حظر حزب (النظام الوطني) بدعوى انتهاكه لمبادئ العلمانية الواردة بالدستور.

عودة أربكان:

ومع عودة الحياة البرلمانية من جديد أسس أربكان حزب (الخلاص الوطني) في أكتوبر ١٩٧٢م، الذي استطاع الحصول على ٤٨ مقعدًا في البرلمان، مما جعله يشارك حزب

الشعب الجمهوري، بزعامة (بولنت إيجيفيت)، والذي كان خارج السلطة من عام ١٩٥٠ م، في حكومة ائتلافية عام ١٩٧٣م، وأصبح أربكان نائبًا لرئيس الوزراء، ومعه وزراء من حزبه منهم وزير الداخلية ووزير العدل ووزير الصناعة. وقد أعطى ذلك مردودًا إيجابيًا لما سمي بالإسلام السياسي في تركيا، وعزز من تأييد الرأي العام له، وأمكنه من تحقيق بعض المكاسب، منها:

- تمرير قانون يقضي بمساواة مدارس (إمام- خطيب) الدينية بالمدارس الثانوية العادية في نظام التعليم التركي، والسماح لحاملي شهادتها بالتقدم للجامعات التركية. مما ساعد على تزايد أعداد مدارس (إمام- خطيب)، وزيادة أعداد طلابها، وبروز كفاءات وقيادات سياسية منهم.

فائدة: من هذه المدارس تخرج رجب طيب أردوغان الذي أسس حزب (العدالة والتنمية)، ثم تولى منصب رئيس الوزراء، ثم أصبح رئيسا للجمهورية التركية.

- زيادة شعبية أربكان في الأوساط المحافظة والدينية والفئات البسيطة والفقيرة.

- وفي عام ١٩٧٤م سقطت حكومة (ايجيفيت)، فشارك أربكان في تشكيل حكومة ائتلافية مع (سليمان ديميريل) زعيم حزب العدالة اليميني، محتفظا بمنصبه نائبا لرئيس الوزراء، ولحزبه ببعض الوزارات الهامة.

ويرى محللون أن هذه الأحداث فرضت نفسها في ظل مناخ داخلي ساد تركيا في السبعينيات شهد تمدد الاتجاه اليساري في تركيا والعالم، فجاء ظهور وتمدد أربكان وحزبه في مواجهته بتغاضي من الدولة العلمانية.

الانقلاب العسكري الثالث:

مع نهاية الثمانينيات شهدت تركيا حالة من عدم الاستقرار السياسي، إذ انهارت حكومة ديميرل، ليعيد ديميرل تشكيل حكومة ائتلافية مع أربكان بعد انتخابات في يونيو ١٩٧٧م، ثم تولى حزب الشعب تشكيل الحكومة في يناير ١٩٧٨م، والتي انهارت بعد فقد الأغلبية بعد نتائج انتخابات تكميلية

في أكتوبر ١٩٧٩م، ليقوم ديميرل بتشكيل آخر حكومة قبل الانقلاب العسكري الثالث في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، وكانت هذه الحكومة بدون مشاركة أربكان.



(٤)

تركيا من إيفرين إلى أوزال

جاء الانقلاب العسكري الثالث في تركيا في أعقاب فترة من عدم الاستقرار السياسي في تركيا صاحبها - نتيجة المد اليساري الذي ساد فترة السبعينيات في تركيا والعالم – اشتباكات ومواجهات دموية أحيانا بين الجماعات اليسارية وأنصار الشيوعية من جهة والجماعات اليمينية القومية من جهة أخرى امتدت إلى الجامعات والمدارس والشوارع العامة ووسائل المواصلات بصورة شبه يومية. ولإنهاء حالة الفوضى هذه قام الجيش بانقلابه الثالث بزعامة رئيس الأركان الجنرال (كنعان إيفرين) في سبتمبر ١٩٨٠م، والذي قابله الشعب بالارتياح.

وأعلن قادة الانقلاب أن الهدف من الانقلاب هو استعادة النظام، وإزالة العقبات أمام الديمقراطية في البلاد طبقا للدستور الذي يجيز للجيش هذا التدخل، وعليه تم إقالة الحكومة، وحل البرلمان، وفرض حظر التجول، وإعلان

الأحكام العرفية، وتشكيل مجلس للأمن القومي، وتكوين لجنة ضمت ١٦٠ خبيرًا لإعداد مسودة دستور جديد البلاد. وتقرر حل الأحزاب، وحظر العمل السياسي على ٧٢٣ من قدامى الشخصيات السياسية، منهم نجم الدين أربكان وسليمان ديميريل لمدد تتراوح بين ٥ – ١٠ سنوات.

جهود كنعان إيفرين في الثمانينيات:

عرف إيفرين بشدته العسكرية وصرامته، مع تواضعه وبساطته، فكان مع أبهة السلطة والنفوذ يعيش حياة بسيطة مع جدية والتزام. شارك ضمن الكتيبة التركية التي حاربت إلى جانب القوات الأمريكية في الحرب الكورية أوائل الخمسينات. قاد إيفرين الانقلاب وعمره ٦٣ سنة، وقاد السلطة في البلاد لمدة ٧ سنوات، ثم أحيل بعدها للتقاعد.

وفي عهده:

- سمح الدستور الجديد بعودة الحياة الحزبية، مع استمرار حظر العمل السياسي على السياسيين القدامى.

- شكل إيفرين حزبين أحدهما يميني والآخر يساري، تزعم كل منهما جنرال سابق، وفي المقابل أسس (تورجوت أوزال) - وهو مدني - حزب (الوطن الأم).

- وفي مواجهة تصاعد نشاط الجماعات اليسارية في تركيا خلال السبعينيات عملت المؤسسة العسكرية على استرجاع دور الدين في المجتمع، والتركيز على القيم الروحية والأخلاقية، وإعادة تقديم (الكمالية) - التي يتولون حمايتها - بشكل فيه قدر من التصالح مع الدين.

- أعيد تدريس الدين كمادة إجبارية في المدارس، وتقديم مفاهيم دينية ترتضيها الدولة وتجنب البلاد المد اليساري فيها، مع الترويج لعدم وجود تناقض بين أن يكون المواطن التركي كماليا علمانيا ينتمي للأمة التركية وينظر للغرب كنموذج وبين أن يكون مسلما صالحا في نفس الوقت.

- في عام ١٩٨٣م أجريت الانتخابات من جديد، ففاز بها حزب (الوطن الأم) الذي يتزعمه المدني تورجوت أوزال، بما يعني عدم تجاوب الجماهير مع حكم العسكر.

- يذكر لإيفرين أنه أعطى الحماية لأوزال ليقوم بتغييرات هامة في الثمانينيات في الحياة السياسية في تركيا.

تورجوت أوزال:

من مواليد ١٩٢٧م، من عائلة من الطبقة المتوسطة، درس بجامعة إسطنبول الفنية، إحدى أرقى الجامعات التركية، والتي تخرج منها سليمان ديميريل ونجم الدين أربكان. أوفد إلى أمريكا لنيل دراسات متقدمة، فكانت لفترة دراسته هناك أثرها في أفكاره وأرائه. تدرج بعد عودته في المناصب الحكومية، وعينه رئيس الوزراء ديميريل في ١٩٦٧م رئيسًا لهيئة تخطيط الدولة فأثبت جدارته في العمل. وبعد سقوط حكومة ديميريل بوقوع الانقلاب العسكري الثاني عاد لأمريكا ليعمل خبيرا بالبنك الدولي لحساب أحد مشروعات التعدين والصناعة. ثم عاد لتركيا في عام ١٩٧٣م، وعمل كمنسق لإحدى المؤسسات الاقتصادية الخاصة. التحق بحزب الخلاص الوطني تحت زعامة أربكان. ومع نهاية السبعينيات عينه رئيس الوزراء ديميريل مستشارًا اقتصاديًا

للحكومة للمساهمة في حل مشكلات الاقتصاد التركي التي كانت بالغة التفاقم وقتها. وبعد الانقلاب العسكري الثالث دعاه إيفرين للعمل في حكومة الانقلاب الأولى مسئولًا عن الاقتصاد.

عرف عن أوزال أنه من المحافظين المتمسكين بالقيم والتقاليد، إلى جانب ما أكتسبه من الحياة في أمريكا. أنشأ حزبه (الوطن الأم) ليكون امتدادًا لحزب مندريس (الديمقراطي) وحزب ديميريل (العدالة) في مواجهة الجناح القومي اليساري، متمثلًا في حزب الشعب الجمهوري، لكنه أبدى عزمه على استيعاب مختلف التوجهات السياسية، فقوبل في انتخابات ١٩٨٣م بتأييد كبير من اليمين المحافظ، ويمين الوسط، ممن أيدوا مندريس في الخمسينيات، وديميريل في الستينيات، حيث حصل على ٤٥٪ من الأصوات، لغياب المنافسة الحقيقية بسبب الحظر المفروض على قدامى السياسيين، وعدم الإقبال الجماهيري على الحزبين المنافسين لكونهما من صنع الانقلاب العسكري.

أجرى أوزال تغييرات جذرية في تركيا سياسيًا واقتـصاديًا مازال لها تداعياتها إلى الآن، منها:

- أوجد القطاع الخاص التركي، وأرسى له دعائمه، فأوجد له مسارا موازيا للدولة، وأتاح له العمل بحرية وبقواعد غير مقيدة له كالتي تعمل بها أجهزة الحكومة، التي لم يجهد نفسه بإصلاحها أو تطويرها، لذا اعتمد علي القطاع الخاص كثيرًا في كل المجالات، معلنًا مبدأ (دعه يعمل دعه يمر)، بعد أن كانت تركيا تعاني من سيطرة الدولة على الاقتصاد كما تسيطر على السياسية.

- رفع الحظر عن سفر المواطنين للخارج، وسمح بحيازة النقد الأجنبي، وفتح الحسابات به في البنوك.

- قام بإصلاحات إدارية جوهرية، وأصدر تشريعات في مجال تنظيم تداول النقد الأجنبي.

- قام بتدعيم العلاقات مع الدول العربية، فأوجد مجالًا لشركات المقاولات التركية للعمل في ليبيا والعراق

والسعودية ودول الخليج، وعرفت المنتجات الغذائية التركية طريقها لهذه الأسواق الجديدة، كما لعبت تركيا دورًا وسيطا في النقل البري بين أوروبا ومنطقة الخليج مرورًا بالعراق إبان الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، حتى صار أسطول النقل البري التركي الأكبر على مستوى أوروبا، كما ارتفعت صادرات تركيا. لذا قل إنفاق الدولة الضخم على الاستثمار في الصناعة، وتحول الإنفاق إلى الخدمات والبنية الأساسية من طرق ومحطات توليد الطاقة وخدمات الهاتف والكهرباء والغاز الطبيعي.

- أتاحت ممارسات أوزال الفرصة لنمو المشاعر الدينية، ونمو الإسلام السياسي. ولأول مرة تمت الموافقة على تأسيس بنوك ومؤسسات مالية على أسس إسلامية دون فوائد ربوية، باعتبار ذلك من ضمن حريات العمل الخاص، وسمح لتلميذات المدارس بإطالة (التنورة).

أوزال رئيسًا للجمهورية:

رشح أوزال نفسه لرئاسة الجمهورية التركية، فوافق عليه البرلمان، ليصبح الرئيس الثامن للجمهورية بعد كنعان إيفرين، الذي استمر ٧سنوات في الحكم (١٩٨٢م – ١٩٨٩م) بدون انتخابات، وإنما بناء على نتائج الاستفتاء على دستور ١٩٨٢م، والذي كانت تعني الموافقة عليه موافقة على تولي إيفرين لرئاسة الدولة.

وفي ١٧ أبريل توفى توجوت أوزال في أنقرة.

أوزال والمؤسسة العسكرية:

- في يناير ١٩٨٠م أوفد ديميريل - وكان رئيسا للوزراء – أوزال - وكان مستشاره الاقتصادي في الحكومة – إلى المؤسسة العسكرية لشرح مضمون قرارات وضعها أوزال لحل مشكلات الاقتصاد التركي، فلفت أنظار الجنرالات إليه خاصة رئيس الأركان إيفرين، لذا استدعاه إيفرين للعمل في حكومة الانقلاب مسئولًا عن الاقتصاد.

- استطاع أوزال إقناع إيفرين برفع حظر السفر للخارج عن المواطنين الأتراك، وكان إيفرين يخشى من خروج العملة الصعبة من البلاد، كما أقنعه بحرية منح الأنشطة والمحال للتجار حتى لتجار السوق السوداء منهم من باب فتح الحرية الاقتصادية للجميع دون تمييز.

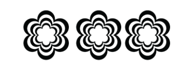
- قبل أوزال في أوائل عهده الوقوف تاليا لجنرالات الانقلاب في مراسم الدولة، وتغاضى عن إصغاء بعض وزرائه لتعليمات إيفرين أكثر من تعليماته بصفته رئيسًا للوزراء.

- لما أحس أوزال بشعبيته وقوته وزعامته خلف إيفرين في رئاسة الجمهورية، وتعهد لقادة الانقلاب بعدم التعرض لهم بعد تقاعدهم، وأوفى بوعده لهم.

- لقن أوزال العسكريين درسًا حين أبلغ قائد القوات البرية بأنه سيرفض توصية المجلس العسكري بتعيينه رئيسًا للأركان.

- لما اختلف أوزال -وهو رئيس الجمهورية- مع رئيس

أركان الجيش حول سياسية تركيا بعد غزو العراق للكويت تقدم رئيس الأركان باستقالته، ولم يكن أحد في تركيا يتوقـع ذلـك، إذ كان المتوقع عند الجميع أن يتقدم رئيس الجمهورية بالاستقالة.



(٥)

أربكان وحزب الرفاه

انزواء حزب الوطن الأم:

ضم حزب الوطن الأم منذ نشأته عام ١٩٨٣م كافة الاتجاهات السياسية في تركيا، واستطاع أوزال - رئيس الحزب ورئيس الوزراء - في غياب الزعامات التاريخية التقليدية بسبب الحظر الذي فرض عليهم أن يدير الحزب على ما فيه من مختلف الاتجاهات بحنكة وبراعة إلى جانب إدارة شئون البلاد. ثم جاء توليه لرئاسة الجمهورية ثم وفاته عام ١٩٩٣ م ليفقد الحزب كثيرا من قوته. ثم تولى (يلدريم أق بولوط) رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء بعد تولي أوزال رئاسة الجمهورية، فخسر الحزب انتخابات ١٩٩١م لتنتهي بذلك فترة قيادة الحزب لتركيا.

عودة الزعامات السياسية:

بدأت الزعامات المخضرمة ممارسة العمل السياسي من

جديد من عام ١٩٨٧م بعد انتهاء الحظر المفروض عليها بعد الانقلاب العسكري الذي قاده كنعان إيفرين. فأسس ديميريل حزب (الطريق القويم)، وتزعم نجم الدين أربكان حزب (الرفاه)، الذي أسسه رفاق لأربكان منذ عام ١٩٨٣م، ليتزعمه بنفسه عام ١٩٨٧م بعد انتهاء الحظر المفروض عليه. وفي انتخابات ١٩٩١م فاز حزب ديميريل بالانتخابات واستطاع تشكيل حكومة بالتحالف مع أحد الأحزاب اليسارية.

تغير الخريطة الحزبية في تركيا في التسعينيات:

شهدت فترة الثمانينيات تغيرًا ملحوظًا في الحياة الحزبية في تركيا حيث بدأ خفوت تيار (اليمين الوسط) الذي تمثل في الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس في الخمسينيات، ومن بعده حزب العدالة بزعامة ديميريل في الستينيات، ثم حزب الوطن الأم بزعامة أوزال في السبعينيات، ليتصدر المشهد حزبا الحركة القومية وحزب الرفاه (ومن بعده وريثه حزب الفضيلة). ففي انتخابات ١٩٩١م حصل الحزبان على حوالي

١٧٪ من الأصوات. وفي انتخابات ١٩٩٥م حصل الحزبان على ٥و٢٩ ٪من الأصوات. وفي انتخابات ١٩٩٩م حصل الحزبان على ٥و٣٤٪.

صعود حزب الرفاه مع أربكان:

تأسس حزب الرفاه الإسلامي في يوليو ١٩٨٣م بتوجيه من أربكان الذي كان يقضي فترة الحظر السياسي. حصل الحزب على ٧٪من الأصوات في انتخابات ١٩٨٧م، ارتفعت إلى ٨و٩٪ في انتخابات ١٩٨٩م، وتحالف مع حزب الحركة القومية في انتخابات ١٩٩١م وما بعدها.

ويرى محللون أن صعود حزب الرفاه في فترة التسعينيات كان لأمور منها:

- ظهور طبقة جديدة متوسطة متعلمة لها أصول ريفية محافظة، كثير منها تلقى تعليمه بمدارس (إمام - خطيب) الدينية، ونجح حزب الرفاه في اجتذابها، خاصة في إسطنبول.

- الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد أوزال، والتي استطاع

الحزب استقطاب الكثير من ضحاياها، خاصة ممن نزحوا من الريف إلى إسطنبول والمدن الكبرى للبحث عن عمل فيها. لقد تسبب الانفتاح في تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع، وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكثرة العشوائيات، وظهور سلوكيات ومظاهر غريبة على المجتمع التركي المحافظ بطبعه، كما ظهرت فئات جديدة من الطبقة المتوسطة المتعلمة ومن صغار رجال الأعمال ذوي الأصول المحافظة، والتي وجدت نفسها خارج المعادلة التي أوجدتها فترة الانفتاح، وقد مزجت بين مبادئ الكمالية التي تتبناها الدولة والقيم المحافظة التي نشأت عليها، مع تزايد شعورها بالفقر إلى جانب القهر السياسي، لذا وجدت الجاذبية في أطروحات حزب الرفاه، والتي قامت على مكافحة الفقر، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، ودعم الضمان الاجتماعي. خاصة وقد قدم الحزب كوادر بعيدة في سلوكياتها ومظاهرها عن سلوك الأغنياء التي يستنكرها المجتمع، فنجح الحزب في مخاطبة هذه الفئات الخاسرة في عملية الانفتاح، والتي تطلعت

إلى حزب الرفاه لينتشلها من التهميش الذي وصلت إليه.

- نجاح أعضاء الحزب الذين نجحوا في المحليات (البلديات)في إداراتها بشكل ملحوظ.

- استخدام الحزب لمجموعة من المؤسسات والجمعيات الخيرية المنتمية إليه في تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للمهمشين، وتوفير فرص عمل مقبولة للعاطلين من المتخرجين، ممن لم تستطع الدولة استيعابهم في وظائف. كما نشطت كوادر الحزب النسائية في مساعدة الأمهات والأرامل على مواجهة أعباء الحياة الاقتصادية.

- النجاح الإعلامي للحزب، حيث أدار حملته في الانتخابات متخصصون في الترويج السياسي، تصدوا للحملة المعارضة للتيار الإسلامي في الانتخابات، وعبر قنوات تلفزيونية خاصة ومجلات وصحف ووسائل إعلام صححوا الكثير من مفاهيم الجماهير ونظرتهم للإسلاميين، بطرح معالجات للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية من خلال

حلول مبتكرة مبنية على التفكير العلمي والممكنة عمليًا. بالإضافة إلى أسلوب الدعاية المباشرة الذي قام به أفراد الحزب في مناطق سكنهم وعملهم، وأنشطتهم الاقتصادية، فرأى الكثيرون في الحزب وعدا جديدا للأمة. ورغم أن أوزال ألغى في عام ١٩٩١م بعض مواد قانون العقوبات التي تعاقب من يقوم بالدعاية الدينية اكتفاء بتشديد قانون مكافحة الإرهاب فإن حزب الرفاه تجنب الإكثار من استخدام العبارات الدينية أو الحزبية في حملته الدعائية، وطرح معالجات وحلول مبتكرة، وشعارات جذابة لاقت القبول.

ظهرت قوة الرفاه لأول مرة في الانتخابات المحلية (البلديات) في عام ١٩٩٤م حين حصل على ٦ بلديات رئيسية منها أنقرة العاصمة، وإسطنبول أكبر المراكز الحضارية، فجاءت تجربته في البلديات ناجحة للغاية، خاصة في إسطنبول بفضل إدارة عمدتها (رجب طيب أردوغان)، الذي حقق نجاحًا لم يحققه أحد قبله، نال إعجاب الجميع، وهو في الأربعينيات من عمره.

وفي انتخابات ديسمبر ١٩٩٥م تقدم حزب الرفاه على كل الأحزاب، إذ حصل على ٣و٢١ ٪ من الأصوات، فشكل حكومة ائتلافية برئاسة أربكان بالمشاركة مع حزب (الطريق القويم). وعلل الكثيرون تقدم الحزب في هذه الانتخابات إلى رفض الناخبين فساد الحكومات والأحزاب السياسية التي سبقت حزب الرفاه، وتنامي شعور الرأي العام ضدها من جهة، وجاذبية الشعارات الدعائية التي أطلقها حزب الرفاه، وكان لها تأثيرها على البسطاء من الناس. وقبل ذلك أداء الحزب العملي في المحليات (البلديات). بالإضافة إلى أن تركيا شهدت في منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات ازدياد الإحياء الإسلامي، الذي ساهمت فترة حكم أوزال في ظهوره خاصة، وأن أوزال كان يصلي الجمعة في المسجد علنًا وأمام الكاميرات أسبوعيًا، مما أعطى الانطباع بأن الدولة لا تمانع إظهار مظاهر الدين في الحياة العامة.

اتجاه أربكان الإسلامي في الحكم:

اتخذ أربكان العديد من القرارات التي تنبع من توجهه

الإسلامي، والتي تخالف ما كانت عليه تركيا قبله، فمن ذلك:

- **الابتعاد عن الغرب**: إذ أعلن رفضه للانتماء الغربي لتركيا، وأبدى رغبته في انسحاب تركيا من حلف الناتو، ورفض الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

- التركيز على الهوية الإسلامية لتركيا وماضيها العثماني المجيد، وكانت أول زياراته الخارجية - رغم التحذيرات - إلى إيران وليبيا.

- دعوة زعماء بعض الطرق الصوفية إلى حفل رمضاني، وكانت الدول قد حظرت من سبعين عاما أنشطة هذه الطرق الصوفية العلنية.

- تنظيم احتفالية في فبراير ١٩٩٧م بمناسبة يوم القدس، حضرها السفير الإيراني، الذي ألقى كلمة دعا فيها تركيا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

الانقلاب العسكري الرابع وإقصاء أربكان من الحكم:

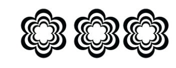
جاء اهتمام أربكان بدعم الفعاليات الإسلامية في البلاد

ليجعله تحت مراقبة المؤسسة العسكرية والعلمانيين في تركيا، والتي كانت ترى أن مجرد وصوله للسلطة كارثة على الجمهورية الكمالية التي أقاموها، وتولوا الدفاع عنها، فتمت مراقبة سياسات الحكومة وسلوكيات الوزراء وكبار الموظفين.

ورغم أن أربكان لم يمس فعليا علاقة تركيا بالغرب، واتبع المهادنة مع الغرب في السياسة الخارجية لتركيا، ولم يتعرض لالتزامات تركيا الدولية مع الغرب وحلف الناتو، على عكس ما كان يتوعد، بل حافظ على علاقة تركيا بإسرائيل – ربيبة أمريكا والغرب – ووقع اتفاقا للتعاون العسكري معها، إلا أن المؤسسة العسكرية أبت إلا مواجهته بشدة، فقدمت المؤسسة العسكرية لحكومة أربكان في اجتماع مجلس الأمن القومي قائمة من المطالب لمواجهة تنامي الأنشطة الدينية في البلاد و(إنهاء الحالة الأصولية) في البلاد، والتي لم يقدر أربكان على الاستجابة لها وتنفيذها، لكونها فوق طاقته، وتهدد مكانته أمام القاعدة الجماهيرية التي اختارته.

كما قادت المؤسسة العسكرية -من وراء ستار- حملة

إعلامية ضد حزب الرفاه شاركت فيها مؤسسات اقتصادية وإعلاميون أظهروا للرأي العام عدم رضاهم عن سياسات الحكومة ورفضهم لها، وأنها تهدد نظام البلاد وأمنه، وتم الضغط على نواب من الائتلاف الحاكم للانسحاب منه، مما أفقد الحكومة الائتلافية أغلبيتها، مما اضطر معه أربكان إلى تقديم استقالة حكومته في يونيو ١٩٩٧م، فيما وصف بأنه انقلاب سلمي هادئ قادته المؤسسة العسكرية.



(٦)
تركيا بين ايجيفيت وسيزر

جاء الانقلاب العسكري الرابع (السلمي) في تركيا واستقالة حكومة أربكان في يونيو ١٩٩٧م بمثابة طي لصفحة من صفحات ما عرف (بالإسلام السياسي) في تركيا، حيث نجح قادة الانقلاب في إصدار قرار من المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه في يناير ١٩٩٨م، وفرض حظر ممارسة العمل السياسي –مرة أخرى– على رئيسه نجم الدين أربكان، وعدد من قياداته لمدة خمس سنوات.

تأسيس حزب الفضيلة:

قبل صدور قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه قامت مجموعة من أعضاء حزب الرفاه بتأسيس حزب الفضيلة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٧م بتوجيه من أربكان، الذي كان مصرًا على استمرار خطه السياسي.

الحالة السياسية بعد سقوط حزب الرفاه:

بعد استقالة حكومة الرفاه الائتلافية (المكونة من حزب الرفاه والطريق القويم) كلف سليمان ديميريل رئيس الجمهورية (مسعود يلمظ) رئيس حزب (الوطن الأم) بتشكيل حكومة جديدة. وقد عانى يلمظ من رقابة وتربص المؤسسة العسكرية بحكومته فامتثل لفترة لكل ما طلب منه، إذ رأى الجيش ضرورة مواجهة الحالة الدينية المنتعشة في البلاد بكل حزم وقوة رغم أنف السياسيين، إذ كان الجيش –بعد تجربة الرفاه– لا يمكنه الوثوق في أي حكومة، بل شرع الجيش في (تطهير) صفوفه مما يمكن اعتباره اختراقًا للجيش من عناصر دينية، فشرع الجيش في فصل ضباط من الجيش بدعوى تدينهم، ثم عمدت المؤسسة العسكرية إلى إجراء تطهير مواز في السلطة المدنية، بل وصل الأمر إلى مطالبة الجهاز القضائي أيضًا بتطهير نفسه، وهو الأمر الذي اعترض عليه وزير العدل بشدة.

بعد مرور نحو عام ونصف من تشكيل الحكومة تقدم (يلمظ) باستقالته، فتم تكليف (بولنت ايجيفيت) رئيس حزب اليسار الديمقراطى بتشكيل حكومة انتقالية، مهمتها الأولى التحضير لإجراء انتخابات مبكرة، وهو ما تم في أبريل ١٩٩٩م، تولى بعدها ايجيفيت - الذي حصل حزبه على أعلى الأصوات- تشكيل حكومة جديدة موسعة من ثلاثة أحزاب: اليسار الديموقراطي زعيم الائتلاف، والحركة القومية (تيار اليمين القومي)، والوطن الأم (تيار يمين الوسط). جاءت هذه الحكومة تجمع أطيافًا متناقضة، أحسن ايجيفيت قيادتها، وجعل برنامجها واضحا، وهو:

- الإصلاح الاقتصادي والسياسي وفقًا لتوصيات صندوق النقد الدولي.

- متابعة السعي للانضمام للاتحاد الأوروبي.

- استعادة سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة لطمأنة المؤسسة العسكرية، وبالتالي إيقاف تدخلاتها في عمل الحكومة والسياسية الداخلية للبلاد.

وقد نجحت هذه الحكومة في بداية الأمر في تحقيق برنامجها إلى حد كبير، وتم وضع تركيا في قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

بداية الانقسام داخل حزب الفضيلة:

رأت قيادات حزب الفضيلة ألا تكرر نفس تجربة حزب الرفاه المنحل لمنع الاصطدام بالمؤسسة العسكرية فقامت بتقديم أطروحات جديدة لعمل الحزب، بينما رأى البعض وجوب التغيير الجذري للبقاء على الخريطة السياسية إذ أن عداء الدولة للحزب ثابت حتى مع تجديد الحزب لأطروحاته. وحيث أن القانون التركي يقضي بألا يكون أكثر من ٥٠ ٪من أعضاء حزب ما من أعضاء كانوا في حزب جرى حله، فقد تم تجديد قائمة حزب الفضيلة بنسبة ٦٠ ٪، منها شخصيات كانت تنتمي لأحزاب أخرى مع زيادة العناصر النسائية فيها، فساهم هؤلاء في إدخال تعديلات على برنامج الحزب، فمن ذلك:

- تأييد الحزب لسعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وكان ذلك مرفوضا في حزب الرفاه من قبل.

- قبول الأخذ بحقوق الإنسان والحريات الفردية من منظور الديمقراطية، لا من منظور إسلامي، فالمطالبة مثلا بالسماح بارتداء الحجاب لا كفرض ديني ولكن كحرية شخصية لمن تريد.

و رغم ذلك فقد هددت النخبة الحاكمة بحل الحزب بعرضه على المحكمة الدستورية، مما أثر على وضعه أمام الناخبين، وحصل الحزب في انتخابات ١٩٩٩م على نسبة ١٥٪ - مقابل ٢١ ٪ حصل عليها حزب الرفاه من قبل في انتخابات ١٩٩٥م — مما حرمه من المشاركة في تشكيل الحكومة الائتلافية، لذا بعد الانتخابات انقسم الحزب بين جناح تقليدي وجناح إصلاحي. وقبل صدور حكم المحكمة الدستورية بإغلاق حزب الفضيلة أعلن عن تأسيس الجناح الإصلاحي لحزب جديد باسم (حزب العدالة والتنمية) في أغسطس ٢٠٠١ م، بقيادة رجب طيب أردوغان، الذي نجح بجدارة في الفوز بأغلبية الأصوات في انتخابات ٢٠٠٢م.

سيزر رئيسا لتركيا:

مع قرب انتهاء فترة ولاية الرئيس ديميريل في أبريل ٢٠٠٠م ظهرت مشكلة الاختلاف حول اختيار من يخلفه في رئاسة الجمهورية التركية، فتم الاتفاق على ترشيح (أحمد نجدت سيزر) – رئيس المحكمة الدستورية من خارج الأحزاب السياسية – لضمان توافق أحزاب الائتلاف عليه، فتم انتخابه في البرلمان في مايو ٢٠٠٠م ليكون الرئيس العاشر للجمهورية.

– لم يكن لسيزر خبرة أو تجربة سياسية من قبل، ولكنه كان يتمتع بمكانة شخصية وقانونية. سلك في حياته الخاصة سلوك المواطن العادي دون حاشية تحيط به، مكتفيًا بحد أدنى من المرافقين والحراس، فنال إعجاب المواطن البسيط، واكتسب شعبية إعلامية ودعائية في وقت قصير.

– طالب بالحد من الصلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور، إذ كان لأوزال وديميريل من قبله أدوارًا بارزة في الحياة السياسية، رغم أن تركيا تأخذ بالنظام البرلماني في الحكم.

- لم يرض أكثر السياسيين عن أداء سيزر إذ كان في نظرهم يتناول المسائل المطروحة عليه من منطلق قانوني بحت دون النظر للأبعاد السياسية، مع الانشغال بالأمور الشكلية دون تقديم الحلول الحقيقية للمشكلات.

- بدأت الأزمات تتصاعد بين الرئيس والحكومة إلى حد الاصطدام العلني، وبدرجة أثرت بالسلب على الاقتصاد التركي، وتسببت في أزمة اقتصادية في البلاد لحساسية السوق المالي للتقلبات السياسية.

- رفض سيزر توقيع قرار من الحكومة بفصل مئات من الموظفين المدنيين لاتهامهم بالانتماء لجماعات دينية أو لحركات انفصالية (للأكراد) لكون القرار مخالف في نظره للقانون دون النظر للاعتبارات السياسية.

- رفض التوقيع على مرسوم حكومي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية.

- رفض قرارًا من الحكومة بمنح عفو جزئي عن ما يقرب من نصف المسجونين في تركيا.

- طالب في خطاب ألقاه في أكتوبر ٢٠٠٠م بإدخال تعديلات جذرية على الدستور بما يتفق مع مبادئ الحرية والتعددية والمشاركة.

- كلف في فبراير ٢٠٠١م هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك.

ومع تدهور الأحوال الاقتصادية، وتدهور الحالة الصحية لرئيس الوزراء (ايجيفيت)، وانهيار الائتلاف الحاكم، أجريت انتخابات مبكرة في نوفمبر ٢٠٠٢م، فاز بها حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان.

صعود حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان:

عقب انتخابات ١٩٩٩م وعدم حصول حزب الفضيلة على نسبة من الأصوات تمكنه من المشاركة في الحكومة وقع الجدل والانقسام داخل الحزب، بظهور فريق من الإصلاحيين من أبرزهم رجب طيب أردوغان (عمدة إسطنبول السابق)، وعبد الله جول، وبولنت أرينش. وفي محاولة لقيادة الحزب رشح جناح الإصلاح عبد الله جول

لرئاسة الحزب في أول مؤتمر للحزب بعد الانتخابات، ولكن مرشح الجناح التقليدي (رجائي قوطان) فاز برئاسة الحزب. وقد كشف هذا المؤتمر عن درجة الانقسام في حزب الفضيلة في غياب زعيمه الحقيقي (أربكان)، وقوة الجناح الإصلاحي، وقد زاد الانقسام مع مرور الوقت، فأعلن قادة الجناح الإصلاحي عن عزمهم تأسيس حزب جديد، فتأسس في ١٤ أغسطس ٢٠٠١م حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، والذي خاض الانتخابات المبكرة في ٢٠٠٢م بفكر جديد نال أغلبية أصوات الناخبين، وبدرجة سمحت له بتشكيل الحكومة منفردا، بل ونجح في المحافظة على هذا التفوق ورئاسة الحكومة لثلاث انتخابات تالية متتالية.



(٧)
ظهور حزب العدالة والتنمية

رجب طيب أردوغان:

ولد أردوغان في ٢٦ فبراير عام ١٩٥٤ م، في عائلة فقيرة بسيطة في إسطنبول، تلقى تعليمه في مدارس (إمام – خطيب) الإسلامية الدينية، ثم التحق بجامعة (مرمرة)، وتخرج من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، انضم لحزب (الخلاص الوطني) بزعامة (أربكان) في نهاية السبعينيات، وتدرج في مناصب الحزب حتى أصبح رئيسا لفرع الحزب في إسطنبول. انتقل إلى حزب الرفاه بعد حل حزب الخلاص الوطني، وصار من قياداته، وشارك في إدارة معارك الحزب الانتخابية في عامي ١٩٩١م و١٩٩٥ م، وفي حزب الفضيلة في انتخابات ١٩٩٩م.

أردوغان عمدة إسطنبول:

في عام ١٩٩٤م رشحه حزب الرفاه في الانتخابات المحلية

لمنصب عمدة إسطنبول، وفاز فيها بالمنصب، وشغله حتى عام ١٩٩٨م، وكان التحدي أمامه صعبا، لكنه حقق نجاحًا باهرًا، حيث استطاع بإدارته الفعالة تحويل العجز المالي في موازنة البلدية إلى فائض. واهتم بالحدائق العامة وزيادتها كمتنفس للسكان بعد النمو الضخم للمباني في المدينة، وأطلق موقعًا إلكترونيا للبلدية على شبكة الإنترنت لتلقي شكاوي ورغبات وأراء المواطنين، وكان حريصًا على أن يشعر المواطن العادي بالتغيير. وقد حقق لنفسه ولحزبه نجاحًا كبيرًا، كما استفاد من هذه التجربة فقد:

- كشفت عن قدراته الإدارية والسياسية، وأكسبته شهرة كبيرة.

- حصل على خبرة من الانفتاح على مختلف التيارات والاتجاهات، لأهمية إسطنبول كمركز اقتصادي وثقافي، مما طور من فكره، وزاد من رصيده في الميدان العملي.

- زادت التجربة من إيمانه بإمكانية بل وجوب التغيير الجذري في المجتمع.

- أصبح يرى عدم الانشغال وإجهاد النفس في تحطيم ميراث الدولة العلماني، واستنفاد الطاقة في ذلك[١]، وأن الأولى الانشغال ببناء مسار مواز ومنفصل للسياسة والحكم في البلاد يحدث التغيير المطلوب.

- أصبحت له رؤية سياسية وحركية مرنة جعلته بحكم تنشئته التعليمية البسيطة وتجربته العملية التي مر بها يسعى إلى تطبيق فكره الديني والسياسي بوسائل يراها مرنة وبالتدريج في مواجهة ميراث الدولة العلماني المتشدد.

معاقبة أردوغان بالسجن:

ورغم هذا النجاح الباهر فقد تمت محاكمة أردوغان بتهمة التحريض الديني بسبب خطاب ألقاه في ديسمبر عام ١٩٩٧م، ردد فيها أبياتا شعرية حماسية تقول ترجمتها: (إن مآذن المساجد حرابنا.. وقباب المساجد دروعنا.. وجموع المسلمين جيوشنا)، وفي ترجمة أخرى: (مساجدنا ثكناتنا.. قبابنا خوذاتنا.. مآذننا حرابنا.. والمصلون جنودنا.. هذا الجيش المقدس يحرس

(١) خاصة بعد معاقبته بالسجن بتهمة التحريض الديني كما سيأتي.

دينـا)، فأدانتـه محكمـة أمـن الدولـة بتهمـة اسـتخدام الـدين لأغراض سياسية، فقضى في السجن تسعة أشهر.

تأسيس أردوغان لحزب العدالة والتنمية:

نال أردوغان مكانة بارزة في حزب الفضيلة، وصارت لـه قاعدة شعبية كبيرة، ومشهودا له بالكفاءة والصلابة، كما كـان مقربا من أستاذه أربكان، ولم يكن مـن المتـصور أنـه سـيخرج بهذه القاعدة عن حزبه، أو يأخـذ هـذه القاعـدة معـه، حيـث تزعم أردوغان التيار الإصلاحي داخل حزب الفضيلة خاصة بعـد انتخابـات ١٩٩٩م، التـي لم يحـصل فيهـا الحـزب عـلى الأصوات التي تمكنه من المشاركة في الحكومة الائتلافية التـي تشكلت بعدها.

في ١٤ أغـسطس ٢٠٠١م أعلـن أردوغـان عـن تأسـيس (حزب العدالة والتنمية) في حفل بسيط في أحد فنادق (أنقرة)، شهده أنصار مجموعته الإصلاحية، وقد خلت قائمة الأعـضاء المؤسسين للحزب من أي نواب برلمانيين مـن حـزب الفـضيلة لئلا يعامل الحزب على أنه امتداد لحزب الفضيلة أو الرفاه.

ولبيان اتجاه الحزب غير المعادي للدولة:

- زينت قاعة الحفل بعلم الجمهورية التركية، لا الأعلام الخضراء رمز الإسلام في مؤتمرات حزب الرفاه.

- وضعت في قاعة الاحتفال صورة بارزة لكمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، وأعلن مؤسسو الحزب أنهم ليسوا من المعارضين للجمهورية التي أنشأها أتاتورك، وأنهم سيقومون بزيارة لضريحه[١]!!!

- أعلن أن الحزب يحمل تيارًا اجتماعيًا سياسيًا لمحاربة الفقر والجوع في تركيا.

- أعلن أن الحزب يؤيد عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وعلى ذلك فقد صنف الحزب الجديد من خلال برنامجه المعلن على أنه حزب من يمين الوسط، له تيار اجتماعي سياسي، لا يعادي العلمانية، ويأخذ بالديمقراطية، وحقوق

---

(١) انظر في ذلك: (تركيا: البحث عن مستقبل)، تأليف: ياسر أحمد حسن -القراءة للجميع- مكتبة ٢٠٠٦م - ص ١٩٥. وعلق مؤلف الكتاب على ذلك بقوله في الهامش (شاهدهم الملايين في تركيا يفعلون ذلك بالفعل).

الإنسان، بما فيها حق المتدينين - كغيرهم - في ممارسة حياتهم وفقًا لما يؤمنون به دون أي ضغوط عليهم.

تصاعد نجم حزب العدالة والتنمية:

وبعد تأسيس الحزب بيومين فقط صار للحزب ٥١ نائبا في البرلمان التركي، بانضمام نواب مستقلين كانوا من قبل أعضاء في حزب الفضيلة، حيث يسمح القانون بانضمام أعضاء البرلمان لأي حزب تأسس حديثًا على ألا يقل عددهم عن ٢٠ نائبًا. كما دخل الحزب الجديد عناصر لا تنتمي للتيار الإسلامي بل تنتمي لأحزاب علمانية لتصبح في حزب أردوغان، منهم سياسيون من حزب الوطن الأم كانوا ينافسون زعيمه مسعود يلمظ على الزعامة، وشخصيات من حزب الطريق القويم، وشخصيات تولت مناصب وزارية في حكومات سابقة، مما ساعد على توسع قاعدة الحزب وجماهيريته، وزيادة الخروج به من دائرة اليمين المحافظ (الإسلامي) إلى يمين الوسط. ويلاحظ أنه كان هناك صمتًا من المؤسسة العسكرية – لا النخبة التركية العلمانية المتشددة

التي ترى أن أردوغان خرج من عباءة الرفاه - في مواجهة نمو وتصاعد الحزب، فسره البعض بأن المؤسسة العسكرية ترى هذا الحزب لن يكرر تجربة أربكان.

الحالة السياسية وقت تأسيس الحزب:

كانت تركيا تعاني عند تأسيس حزب العدالة والتنمية من:

- إفلاس جميع الأحزاب السياسية.

- أخفاق اقتصادي شديد انعكس أثره السلبي على المواطن التركي.

- وجود حكومة ائتلافية غير قادرة على إدارة البلاد، كل هم أحزابها الاستمرار في السلطة.

- التخبط الإداري، وغياب القرارات الدالة على الرؤية الواضحة من الحكومة.

كانت البعض يرى أن الأحداث تنذر بقرب تدخل الجيش إن لم تظهر أطروحات جديدة تؤيدها الجماهير، وتكتسب الشرعية، وتنال الثقة في قدرتها على إحداث التغيير المنشود،

وهذا ما رآه الكثيرون في أطروحات حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.

أردغان وانتخابات ٢٠٠٢م:

مر الحزب الجديد بعد تأسيسه بمرحلة دقيقة لاختيار أطروحات يجد صداها بين الجماهير، إذ كانت تعاني تركيا من فراغ سياسي، سعى الحزب لملأه:

- حيث استطاع أردوغان بشخصيته البسيطة وصراحته اكتساب تأييد المواطنين البسطاء، الذين ملوا من حلو الكلام والوعود البراقة الزائفة عبر سنين طويلة.

- كما قدم الحزب على قائمته شخصيات متميزة، ومتخصصين نابغين في مختلف الميادين، وبتنوع يدل على اقتناع الحزب بمبدأ التعددية.

- ولإثبات الشفافية التامة أمام الرأي العام تعاقد الحزب مع شركة محاسبة دولية لمراجعة نفقات الحزب وإيراداته وإعلان ذلك لدرء الشبهات.

- إظهار الحزب لقبوله لمبادئ العلمانية.

- كما قام الحزب بإعداد برنامج انتخابي وضعه أكاديميون ومتخصصون إلى جانب قيادات الحزب وكوادره، يبلور هذا البرنامج رؤية الحزب لحال البلاد والحلول التي يتصورها، بلغة مباشرة واضحة وتفصيلية يفهمها المواطن العادي، بعيدًا عن المصطلحات السياسية والثقافية المعقدة، في وثيقة تحت عنوان (كل شيء من أجل تركيا).

- كما تعهد الحزب حال وصوله للسلطة بالحياد أمام جميع منظمات المجتمع المدني دون تمييز، والسعي لإيجاد التوافق الاجتماعي - وليس السياسي - حتى ولو كان الحزب يتمتع بأغلبية في البرلمان تغنيه عن ذلك.

لقد نجح أردوغان في إظهار الجانب الإصلاحي لحزبه من جهة، والتحرك بسجله الناصع البياض كعمدة سابق لإسطنبول يجمع بين النزاهة والكفاءة والنجاح، ونال بذلك تصديق الجماهير بوعوده. وقد تم منع أردوغان من خوض

الانتخابات بنفسه بسبب تهمة التحريض الديني، وهذا أيضًا الذي منعه من رئاسة الحكومة بعد الانتخابات، فتم تكليف رفيق دربه عبد الله جول بتشكيل الحكومة.

نتائج انتخابات ٢٠٠٢م:

جاءت نتيجة الانتخابات مذهلة إذ حصل حزب العدالة والتنمية على ١و٣٤٪ من الأصوات، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٤و١٩٪ من الأصوات، وفشلت باقي الأحزاب كلها بما فيها أحزاب الائتلاف الحكومي عن تحقيق نسبة ١٠٪ المطلوبة لدخول البرلمان، فصارت بلا أعضاء في البرلمان الجديد. ووزعت باقي مقاعد البرلمان على الحزبين الفائزين، فصار للعدالة والتنمية حوالي ثلثي مقاعد البرلمان، بما يعطيه الحق في الانفراد بتشكيل الحكومة الجديدة.



(٨)

حكومة أردوغان الأولى

أحدث فوز حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان بانتخابات ٢٠٠٢م زلزالا سياسيا في تركيا، إذ أصبح للحزب الحق في تشكيل الحكومة بمفرده، وأصبح حزب الشعب الجمهوري يمثل بمفرده المعارضة، وحرمت باقي الأحزاب بلا استثناء – من بينها حزب (السعادة) الذي يتزعمه أربكان - من دخول البرلمان لعدم حصولها على نسبة ١٠٪ اللازمة لدخوله، فقدمت (تانسو تشيلر) استقالتها من رئاسة حزب (الطريق القويم)، كما قدم (مسعود يلمظ) استقالته من رئاسة حزب (الوطن الأم). ونظرا لعدم نيل أردوغان عضوية البرلمان لمنعه من الترشح في الانتخابات علي خلفية اتهامه بالتحريض الديني - ويشترط في تركيا في رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) أن يكون عضوًا بالبرلمان، إلى جانب كونه من الحزب الفائز في الانتخابات - فقد قام أردوغان بترشيح رفيقه عبد الله جول لرئاسة الحكومة.

أردوغان يرأس الحكومة:

سعى حزب العدالة والتنمية إلى أن يترأس أردوغان الحكومة بنفسه، وتم له ذلك حيث:

- تقدم الحزب بطلب إلى اللجنة العليا للانتخابات لإلغاء نتائج دائرة من دوائر الانتخابات، وتبين صحة الطلب، فألغيت نتائج الدائرة، وبقت مقاعدها الثلاثة تنتظر إجراء انتخابات تكميلية لها.

- تم تعديل البرلمان للمادة في الدستور التي منعت أردوغان من خوض الانتخابات، فأصبح من حق أردوغان الترشح في الانتخابات، فتقدم للانتخابات التكميلية في هذه الدائرة.

- وفي مارس جرت الانتخابات التكميلية وفاز فيها أردوغان مع اثنين آخرين من حزبه، وصار بذلك عضوا في البرلمان.

- تقدم عبد الله جول باستقالة حكومته، ليقوم أردوغان بتشكيل الحكومة برئاسته.

ملحوظة: كانت الدائرة التي تمت فيها إعادة الانتخابات تقع في نفس المنطقة الذي ألقى فيه أردوغان خطابه الذي أتهم بسببه بالتحريض الديني وسجن بمقتضاه ومنع من خوض الانتخابات.

● تم هذا كله رغم الحملة الإعلامية التي أثيرت حول أردوغان وحزبه قبل وبعد الانتخابات للنيل منه، فمن ذلك:

- نشرت إحدى الصحف صورة لأردوغان وهو جالس أيام شبابه في الثمانينات بجانب قلب الدين حكمتيار أحد قادة الجهاد الأفغاني.

- تسليط الضوء على واقعة اصطحاب رئيس البرلمان - وهو من حزب العدالة والتنمية - لزوجته وهي ترتدي غطاء الرأس في أحد مراسم الدولة، وهو من الأمور الممنوعة طبقا لقوانين الدولة العلمانية.

- التركيز على واقعة تجمع بعض أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم للصلاة في بهو أحد فنادق العاصمة قبل تناول الإفطار في رمضان، بما يعد تحدي لعلمانية الدولة.

جهود حكومة أردوغان الأولى:

- بدأ أردوغان جولاته الخارجية بزيارة دول أوروبية وزيارة أمريكا، وهي الدول التي يرى العلمانيون في تركيا زيارتها، خلافًا لأربكان الذي بدأ زياراته لدول عربية وإسلامية.

- لم تفتعل حكومة أردوغان أي مشكلة مع الدولة بعد توليها السلطة، حتى في القضايا التي تهم القاعدة الشعبية للحزب ، لتجنب أي مواجهات جانبية.

- لم تتعرض الحكومة لالتزامات تركيا في حلف الناتو. كما قام أردوغان بزيارة عدد من العواصم الأوروبية لحشد التأييد اللازم لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

- في المنتدى الاقتصادي الإسلامي بجدة عام ٢٠٠٤م لم يؤيد أردوغان فكرة إقامة السوق الإسلامية المشتركة اكتفاء بتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلافًا لما كانت عليه توجهات حزب الرفاه.

- لم يبد الحزب تشددًا في التمسك بما يمس الدين، فمن أمثلة ذلك: أن المطعم الموجود بمقر الحزب لم يغلق في نهار

رمضان قبيل إجراء الانتخابات، وفي حفل إفطار رمضاني أقامه الحزب في أحد الفنادق بالعاصمة حضره سفراء أجانب لم يمنع تقديم المشروبات الروحية لمن أراد[١].

- في الاحتفال بذكرى تأسيس البرلمان أعلن رئيس البرلمان أن زوجته -وهي ترتدي غطاء للرأس- لن تحضر الحفل، وذلك خشية امتناع رئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش وزعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض عن حضور الحفل.

- عدم وقوع أي مظاهرات احتجاجا على منع الطالبات المحجبات من دخول الجامعات طوال عام بأكمله، رغم تكرار هذه المظاهرات بكثرة قبل وصول الحزب للسلطة.

لقد أعطى أردوغان من خلال قيادته للحزب انطباعًا عامًا بأنه يفصل السياسية عن المعتقدات الأيديولوجية التي يحملها، لذا فهو يتبني سياسات كان يرفضها إبان عضويته في حزب الرفاه، للحفاظ على اتساق الدولة العلمانية والحكومة، ويميل إلى المهادنة لتجنب مواجهات لا داع لها، وإن كان ذلك

---

(١) انظر (تركيا: البحث عن مستقبل): (ص ٢٢٣).

يتعارض مع رؤى الحزب على المدى القريب، ولا يعني ذلك بالضرورة تخليه عن معتقداته نهائيا. لقد استفاد أردوغان من مناداة الديمقراطية بالحرية، وقبل آلية اختيار للشعب، فوصل بذلك للسلطة، وكان يدرك أن الشعب بنزعته الدينية سيختاره. ولم يدخل أردوغان في نزاع مع الدولة والمؤسسة العسكرية بسبب تشددها في منع الحجاب في الوظائف العامة والدوائر الرسمية والجامعات، في الوقت الذي جعل ابنته التي ترتدي الحجاب تستكمل دراستها الجامعية خارج تركيا، وكان يتعمد اصطحاب زوجته المحجبة في زياراته الخارجية، ويوجه بعض الصحف الموالية له بنشر صورهما في هذه الزيارات، ومن أشهرها صورة تجمعه وزوجته والرئيس الأمريكي في حفل عشاء رسمي بالبيت الأبيض، ولسان حاله يقول للعلمانيين: إن العالم كله يقر بحرية تحجب النساء بينما ترفضه فقط الدولة الكمالية.

في مجال الاقتصاد:

تسلمت حكومة أردوغان السلطة والاقتصاد في حالة

يرثى لها: حيث انحدرت نسبة النمو إلى سالب ٥و٧٪، وفقدت العملة التركية قيمتها أمام الدولار الأمريكي، وتراجع دخل الفرد بنسبة ٢٠ ٪، وأعلنت عشرات الآلاف من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة إفلاسها، وبلغت نسبة الدين العام ٧٤ ٪ من الناتج المحلي، وتدهورت الصادرات التركية بشدة، وارتفع معدل البطالة، خاصة بين الشباب سواء في الريف أو المدن. لذا كانت غالبية الشعب في حالة من اليأس من القدرة على الإصلاح، وزاد الأمر سوءًا:

- تفاقم الديون الخارجية والداخلية، حيث تجاوز حجم الدين الخارجي في عام ١٩٩٩م حاجز المائة مليار دولار، وبفائدة سنوية تزيد على خمسة مليارات دولار، وبلغ الدين الداخلي ٦و٦٣ مليار دولار.

- التقصير والإهمال في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أموال هذه الديون، وأهدر منها الكثير، في ما لا يعود على الدولة بالنفع المنشود.

- انضمام تركيا في عام ١٩٩٦م إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، وبالتالي إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع الأوروبية، كخطوة أولى لدخولها للاتحاد الأوروبي، الذي ترتب عليه:

- خسارة تركيا ما يعادل ٤ مليارات دولار سنويًا كانت تحصل عليها الجمارك من البضائع الأوروبية المستوردة.

- عدم قدرة الصناعات التركية الناشئة على منافسة الصناعات الأوروبية المتقدمة التي غزت الأسواق التركية فتوقف الكثير من المصانع التركية، وسرح الآلاف من عمالها.

- الإسراف والفساد الحكومي الذي أضاع عشرات المليارات على البلاد، بالإضافة إلى عمليات النهب لعشرات المليارات من أرصدة البنوك الحكومية من خلال إقراض لرجال أعمال وشركات بدون ضمانات كافية، ثم هروبهم بها إلى الخارج.

- الإنفاق العسكري الباهظ في ظل انعدام أي رقابة من الحكومة أو البرلمان على نفقات المؤسسة العسكرية.

وقد نجح أردوغان في فترة حكومته الأولى في تحقيق طفرة واضحة، في العديد من قطاعات الدولة، انعكست بشكل واضح على الحياة المعيشية:

- فتم تنفيذ مئات المشروعات الاقتصادية التي كانت جاهزة الإعداد من الحزب قبل الوصول للحكم.

- القدرة على طمأنة أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال على أموالهم ومشروعاتهم خاصة الأتراك، فكانت مشروعاتهم الضخمة بتشجيع من أردوغان شخصيًا عماد النهضة الاقتصادية التي حدثت.

- القدرة على تحسين أجواء الاستثمار، فصارت تركيا من أكثر الدول جذبًا للاستثمار الخارجي، فزادت القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع، وتنوعت أسواق صادرات تركيا، وتضاعفت صادراتها بسرعة.

و على ذلك زاد متوسط النمو الاقتصادي في تركيا من عام٢٠٠٢م بأكثر من ٦ ٪ سنويًا، وانخفضت معدلات البطالة، وانخفض الدين العام من ٧٤ ٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٢م إلى ٣٩ ٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ م.

وقد حرصت حكومة أردوغان الأولى على محاربة الفساد والإسراف الحكومي. ومن أمثلة ذلك: قيامها ببيع آلاف الفيلات والدور والسيارات التي كان يستخدمها كبار موظفي الدولة، إذ كانت الحكومة تملك ٣و٢٣٥ ألف فيلًا ودار مخصصة للموظفين، منها ما هو للاستجمام في الصيف، بالإضافة إلى ٣و٨٦ ألف سيارة رسمية. وتم إيداع قيمتها في خزانة الدولة.

ولدعم الطبقات الفقيرة وتشجيع التضامن الاجتماعي قامت الحكومة:

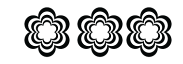
- بتوزيع الكتب على طلاب المدارس مجانا، وتخصيص مساعدات للطلاب المحتاجين.

- توزيع مليون ونصف مليون طن من الفحم سنويًا للفقراء في المناطق الباردة دون مقابل.

- بناء ٢٨٠ ألف شقة سكنية وتسليمها لعائلات فقيرة بأقساط ميسرة.

- تقديم المساعدات المالية للفقراء، والقروض للطلاب في مراحل التعليم الإلزامي.

- تحسين أحوال المستشفيات، وتوزيع عشرة مليون بطاقة خضراء على الفقراء يحصلون بمقتضاها على العلاج المجاني من بعض المستشفيات.



(٩)
تطورات جديدة في تركيا

استطاع أردوغان أن يحقق في فترة حكومته الأولى ما كان يتطلع إليه الأتراك من تنمية اقتصادية واستقرار داخلي في البلاد بشكل ملحوظ. لقد أكد أردوغان بقيادته القوية وشخصيته الكاريزمية ما توسمه فيه ناخبوه بسبب سمعته الجيدة ومصداقيته ونزاهته وقدرته على التغيير، وهذا ما كان يتعطش إليه الأتراك. لقد نجح أردوغان في مراعاة كل أطياف الشعب التركي، من خلال التركيز على القضايا محل الإجماع الوطني، بعد معرفة تطلعات الجماهير ورغباتهم، والسعي لتحقيقها، خاصة المستويات الأكثر فقرا، فتضاعفت شعبيته بين الفقراء إلى جانب شعبيته بين المتدينين. كما فتح أردوغان الأبواب أمام رجال الأعمال، وأطلق قوى مؤسسات المجتمع المدني بدون قيود إذ رأي في ذلك حماية لتجربته، ورصيدًا لها يعززها. كما اعتنى أردوغان بالجانب الإعلامي فأسس

بمساعدة رجال أعمال شبكة إعلامية نمت بمرور الوقت لتصبح سفير الحزب لدى الشعب تعلن عن إنجازاته.

باختصار تعامل أردوغان في ظل ظروف تركيا التي عاشها بالرهان على النفس الطويل في التطوير، وإعادة ترتيب أولويات العمل بالبدء بقضايا المعاش، ومقاومة الفساد، والمساواة أمام القانون، ومراعاة حقوق الإنسان، والتفاعل مع أبناء الشعب بتبني مشاكلهم الحياتية.

الموقف من الجيش:

وفي مواجهة ما كان من تسلط الجيش على الحياة السياسية سعى أردوغان بهدوء ومثابرة إلى تقليص سيطرة الجيش عن طريق:

- مهادنة الجيش من جهة، وتجنب الدخول معه في صدام ومعارك جانبية.

- تقوية نفوذه من خلال إنجازاته التي تكسبه المزيد من الأنصار.

- السعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: حيث رأى أردوغان في الأخذ بالمعايير الأوروبية بغيته في التصدي

للعلمانيين المناوئين، والحد من سيطرة العسكريين المطلقة، إذ ترفض معايير الاتحاد الأوروبي وأجواء الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تدخل المؤسسة العسكرية والجيش في شئون الحكم. فقد ورد في وثيقة الضم والشراكة التي قدمتها أوروبا لتركيا في مؤتمر (هلسنكي) عام ١٩٩٨ م توبيخا للجيش التركي على انقلابه في ١٩٩٧ م، واشترطت التزام تركيا بمعايير (كوبنهاجن) حول الديمقراطية والحريات والحفاظ على حقوق الإنسان والأقليات، وحل قضية الأكراد وتقييد الحريات الشخصية، وقد قبلت تركيا والمؤسسة العسكرية وقتها كل هذه الشروط، لتحقيق رغبة غالبية الشعب التركي في الانضمام للاتحاد الأوروبي، والذي يرون فيه وصول تركيا لما ترنو إليه من الازدهار والتقدم. وعلى ذلك:

- أصدرت الحكومة في عام ٢٠٠٣م حزمة من القوانين صدق عليها البرلمان تهدف إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتتوافق مع المعايير الأوروبية لتهيئة تركيا للانضمام لأوروبا، ومنها قوانين تنظم العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل

مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، قلصت من هيمنة المؤسسة العسكرية عليهما، بالسماح بتولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل تم تعيين أول شخصية مدنية في هذا المنصب في أغسطس ٢٠٠٤م، وتم قصر مهمة المجلس على رسم وتطبيق سياسة الأمن القومي، وتقديم أرائه لمجلس الوزراء، ثم تنفيذ ومتابعة ما يسنده إليه مجلس الوزراء من مهام، أي تحويل المجلس إلى جهاز استشاري، وتقليل وضعيته التنفيذية.

- وفي مايو ٢٠٠٤م تم تعديل دستوري بإبعاد الرقابة العسكرية عن المجلس الأعلى للتعليم، وعن اتحاد الإذاعة والتلفزيون، كمؤسستين مدنيتين، بإلغاء وجود عضوية جنرال عسكري في كل منهما.

- تم السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى في قضايا الفساد، وإلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وقصر التصريحات الإعلامية للعسكريين على الشأن العسكري والأمني.

مهادنة المشكلات الخارجية:

امتدت سياسة المهادنة التـي اتبعهـا أردوغـان إلى القـضايا والمشكلات الخارجية لتركيا، فبدأ الحزب بسياسة بث رسـائل طمأنة للخارج بعدم تأثر المصالح المشتركة الإقليمية والدولية بوصول الحزب للحكـم، فكانـت رحلـة أردوغـان الرسـمية الأولى إلى بروكـسل – مقـر الاتحـاد الأوروبي – لطمأنـة الأوروبيـين، وإبـداء الرغبـة الحقيقيـة في الانـضمام للاتحـاد الأوروبي، والإعلان عن تبنـي خطابـا منفتحـا عـلى الغـرب، ومدافعا عن حقوق الإنسان. كما زار أردوغان أمريكا وعـددًا من الدول الأوروبية، وقام عبد الله جول الذي شغل منـصب وزير الخارجية بزيارة العديد مـن الـدول العربيـة والإقليميـة لتأسيس علاقات طيبة معها.

وعندما طلبت أمريكا من تركيا استخدام الأراضي التركية -وهي عضو في حلف الناتو- في حربهـا عـلى العـراق أحـال أردوغان الأمر في براعـة -تجنبًـا لإغـضاب العـسكريين- إلى

البرلمان الذي رفض الطلب الأمريكي، فكانت صدمة غير متوقعة لأمريكا.

ولكسب ثقة الأقلية الكردية داخل تركيا، حيث يمثل الأكراد نحو ١٧٪ من عدد السكان خاصة في شرق الأناضول وجنوب شرق تركيا، يطالبون بإنشاء دولة كردية في شرق البلاد، وانتهج بعضهم نهج العنف لتحقيق ذلك، ودخل الجيش التركي معهم في حالة حرب، منعت تقديم أي خدمات للمنطقة، وتسببت في هجرة الكثيرين إلى المحافظات الغربية بحثًا عن الأمان، وخلفت الآلاف من القتلى، واحتاج الأمر إلى أعادة الثقة المتبادلة بين الدولة والأكراد، لذا أكد أردوغان للأقلية الكردية على مبدأ الحقوق والحريات، ومنحهم جملة منها، فسمح باللغة الكردية في التعليم والإعلام في المناطق ذات الكثافة الكردية، وزاد من تقديم الخدمات المختلفة لهم، وزاد من البرامج التلفزيونية باللغة الكردية،

وأكد على الحرية الدينية للجميع، مما ساهم في أن يسود السلام والهدوء هذه المنطقة من البلاد.

أردوغان والقضية الفلسطينية:

شهدت تركيا توسعًا في العلاقات مع دولة إسرائيل من أكثر الحكومات التي سبقت حكومة حزب العدالة والتنمية، أسفر عن اتفاق للتنسيق العسكري عام ١٩٩٦م، وإجراء مناورات مشتركة بين البلدين بمشاركة أمريكية مطلع ١٩٩٨م. جاء بذلك بدافع من الجيش، ولكون تركيا موالية لأمريكا بحكم عضويتها في حلف الناتو الذي تقوده أمريكا، رغم أن ذلك لا يحظى بتأييد غالبية الشعب التركي المتعاطف مع الفلسطينيين. وعليه فقد قام أردوغان بـ:

- تحجيم العلاقة مع إسرائيل من باب مراعاة مصالح تركيا مع الدول الكارهة لسياسة الكيان الصهيوني.

- الاعتراف بحكومة حركة حماس بعد فوزها بأغلبية

مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦ م.

- استقبلت حكومته وفد حماس بقيادة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة -بوصفه ممثلًا للشعب الفلسطيني بعد فوزه بالانتخابات- متجاهلة رد الفعل الأمريكي والإسرائيلي.

- أدانت حكومة أردوغان الحظر السياسي والاقتصادي الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وكذلك اعتداءاتها على غزة والضفة الغربية من منطلق إعاقتها لعملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد أظهرت هذه المواقف أن تركيا تعيد - بالتدريج - نظرتها لعلاقتها من مرحلة الموالاة والشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل إلى مرحلة ربط هذه العلاقة بمصالح تركيا الخاصة وتعزيز السلام في المنطقة.

فوز أردوغان بانتخابات ٢٠٠٧ م:

جرت الانتخابات البرلمانية الجديدة في يوليو ٢٠٠٧ م، وحصل فيها حزب العدالة والتنمية على ٤٧ ٪ من الأصوات - في ضوء نسبة مشاركة شعبية عالية في الانتخابات بلغت ٨٥٪ من الناخبين - وشغل الحزب ٣٤١ مقعدا في البرلمان الجديد مما أتاح له تشكيل حكومته الثانية على التوالي وبمفرده مرة أخرى.



(١٠)

حكومة أردوغان الثانية

جاء فوز حزب العدالة والتنمية بانتخابات يوليو ٢٠٠٧ م وانفراده بتشكيل حكومته الثانية انعكاسًا لارتياح عامة الشعب التركي للحزب بزعامة أردوغان، ورضاهم عن إنجازاته وخطواته الإصلاحية، خاصة وأن أردوغان كان قد أعلن قبل الانتخابات أنه سيعتزل العمل السياسي إن لم يفز حزبه بالانتخابات. ولم يضيع أردوغان الفرصة بل قفز بحزبه خطوة كبيرة للأمام، إذ رشح رفيقه ووزير خارجية حكومته الأولى عبد الله جول لانتخابات الرئاسة في تركيا في أغسطس ٢٠٠٧ م، أي بعد الانتخابات البرلمانية بشهر واحد، ليفوز جول بالانتخابات، ويصبح الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية، ويؤدي القسم الرئاسي في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ م، في مفاجئة كبيرة نظرًا لتاريخ جول في العمل السياسي الإسلامي مع أستاذه أربكان - رائد الإسلام السياسي في تركيا - ثم مع أردوغان في تأسيس وقيادة حزب العدالة والتنمية.

جهود حكومة أردوغان الثانية:

أثبت أردوغان أن ما حققه من قبل لم يكن طفرة وقتية، بل هي خطوات أولى على طريق إنقاذ تركيا من الفساد والفقر والتأخر، والعودة بها إلى مصاف الدول الكبيرة المتقدمة.

ففي الجانب الاقتصادي واصل أردوغان انطلاقه:

- فقفز بإجمال الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ م إلى ٩٦٠ مليار دولار، بعد أن تجاوز بحكومته الأولى أزمة البلاد الاقتصادية. وظل معدل النمو السنوي كما هو لا يقل عن ٦ ٪ طوال فترة حكومته الثانية.

- شهدت الشركات التركية ازدهارًا استثنائيًا من خلال توسعها في شتى أسواق العالم.

- حققت تركيا رقمًا قياسيًا في إنتاج السيارات حيث بلغت مبيعاتها ٥٠٩ ألف سيارة في عام ٢٠١٠ م، بل واتجهت نحو صناعة سيارات محلية الصنع بنسبة مائة في المائة، وذلك بتشجيع الحكومة للتصنيع المحلى.

- انخفض التضخم إلى أقل نسبة منذ نحو نصف قرن، إذ بلغ ٩و٣ ٪ في عام ٢٠١١ م.

- تضاعفت الصادرات لتصل إلى ١١٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠م.

- أصبح الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا.

- أصبحت مدينة إسطنبول - العاصمة الاقتصادية لتركيا - المدينة السابعة والعشرين في الاقتصاد العالمي.

التهديد بحل حزب العدالة والتنمية:

رغم سياسة المهادنة التي اتبعها أردوغان، ورغم كل ما حققه لتركيا من إنجازات، فلم يسلم من محاولة إغلاق حزبه ومنعه من العمل السياسي، إذ رفع المدعي العام الجمهوري في مارس ٢٠٠٨ م - بتحريض من العلمانيين وخصوم أردوغان السياسيين - دعوى ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم أمام المحكمة الدستورية العليا مطالبًا بحله، ومنع قياداته من العمل السياسي مدة خمس سنوات، بدعوى معاداة الحزب للعلمانية، وتبنيه أجندة إسلامية خفية لإسقاط نظام أتاتورك

العلـماني. وفي حملـة دعائيـة مـضادة اتهـم الحـزب خـصومه بالعدوان على إرادة الأمـة التـي اختـارت الحـزب، وركـزت الحملة على المردود السلبي الذي ستحدثه هذه الـدعوى عـلى نهـضة تركيـا، وعـلى تعزيـز مـسيرتها الديمقراطيـة، وتـشويه صورتها أمام الغرب، في الوقت الذي تتطلع فيـه إلى الـدخول في منظومته، خاصة وأن الحزب وصل إلى الحكم بإرادة شعبية ومـن خـلال انتخابـات حـرة نزيهـة. وجـاء الحكـم بـرفض المحكمة الدستورية دعوى إغـلاق الحـزب، ولكنهـا وقعـت غرامة مالية باهظة على الحزب، وحذرت الحزب مـن الحرمـان من نصف التمويل الذي يحصل عليه من الخزانة العامة للدولة. وأعلن أردوغان قبوله قرار المحكمة، وعزمه على مواصلة السير في طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية.

توجيه ضربة قوية للجيش:

تم القبض في أكتوبر ٢٠٠٨ م عـلى منظمـة سريـة تـسمى (أرجنكون)، وتحويلها للقضاء باعتبارها منظمة خفيـة ظلـت تتربص بالحياة الـسياسية في تركيـا، وكانـت وراء الكثـير مـن

حوادث الاغتيالات والتصفيات السياسية، وزرع متفجرات، وتنظيم مظاهرات. ومن بين المتهمين فيها ثلاثة من جنرالات الجيش المتقاعدين، وعدد من القيادات السابقة بالجيش والشرطة، وسبب الزج بهم في قضية شبكة إجرامية تستخدم العنف لزعزعة استقرار البلاد إحراجا شديدا لقيادات الجيش الذين أعلنوا تبرأهم من التنظيم، وأظهروا مساندتهم لحكومة أردوغان، خاصة وقد حرصت الحكومة على إعلام الرأي العام أولًا بأول بتفاصيل القضية ليعرف الجميع حقيقة ما كان يدور في البلاد.

توجيه ضربة للإعلام العلماني:

واستغلالا للموقف قامت دوائر العدل والقضاء في أواخر عام ٢٠٠٨م - بتوجيه من أردوغان - بمساءلة مجموعة (دوجان)، القلعة الإعلامية الضخمة للمعارضة العلمانية، واسعة النفوذ، وأحد الخصوم الأشداء لأردوغان وحكومته، وانتهى التحقيق بتوجيه الاتهام للمجموعة بالتهرب من ضرائب بلغت ثلاثة مليار دولار، مما أدى إلى انهيار أسهمها.

توجيه ضربة لهيكل القضاء العلماني:

وللحد من صلاحيات السلطة القضائية والجيش، قامت فقهاء من حزب العدالة والتنمية من القانونيين وخبراء الدستور بصياغة تعديلات دستورية لتحجيم صلاحيات المحكمة الدستورية فيما يتعلق بحل الأحزاب، وتم عرضها على الاستفتاء الشعبي العام، وتضمنت فيما تضمنت:

- رفع عدد قضاة المحكمة الدستورية العليا من ١١ قاضيًا -وكان أكثرهم من العلمانيين- إلى ١٧ قاضيًا يعين البرلمان منهم ثلاثة يعينهم البرلمان.

- إعطاء المحكمة صلاحية محاكمة رئيس هيئة أركان الجيش وكبار قياداته.

- تمكين العسكريين الذين يحالون للتقاعد بتهمة الانتماء إلى التيار الديني من التقدم بطعون.

- إنهاء الحصانة القضائية التي يتمتع بها زعماء انقلاب ١٩٨٠ م.

وقد نالت التعديلات في الاستفتاء الشعبي نسبة ٥٨ ٪، بعد أن قاد أردوغان حملة شعبية لتمريرها في مواجهة مخاوف العلمانيين منها.

الانفتاح على العالم الخارجي:

ساعدت حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي حققتها حكومة أردوغان الأولى في قيام حكومته الثانية بمزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، والسعي إلى حل مشكلات تركيا مع جيرانها. وقد أختار أردوغان مستشاره السياسي (أحمد داود أغلو) وزيرا للخارجية في حكومته الجديدة بعد أن أعجب بفكره ورؤيته للسياسة التي ينبغي على تركيا أن تتبعها، فبذل أوغلو جهودًا جبارة - وبأسلوب دبلوماسي جديد - رفعت تركيا إلى مكانة دولية متميزة. حيث توسعت تركيا في توطيد علاقاتها في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فقادت الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، ولعبت دورًا مؤثرًا في الأزمة بين روسيا وجورجيا، ووقعت اتفاقيات تجارية مع كل الدول العربية، واستضافت

قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، وشاركت في قمة الاتحاد الإفريقي الأوروبي، واختيرت كعضو مراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي، ووقعت اتفاقية خاصة مع جامعة الدول العربية، ولم تجعل علاقتها الإستراتيجية مع أمريكا وجهود انضمامها للاتحاد الأوروبي مانعا أو بديلا عن علاقاتها بدول العالم الأخرى بما فيها جارتها ومنافستها روسيا، إذ دخلت مع روسيا في شراكة جعلت روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، وزاد حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٢٥ مليار دولار.

مبدأ تصفير المشكلات:

عمد (أوغلو) إلى سياسة الوصول بمشاكل تركيا مع جيرانها إلى درجة الصفر، لتنال بذلك الكثير من النتائج الايجابية، بما عده المراقبون تصحيحا لمسار تركيا الخارجي أذاب الكثير من جبال الجليد التي كانت بينها وبين جيرانها:

- فعادت العلاقات الطيبة مع سوريا بعد سنوات من التوتر، وتم توقيع عدة اتفاقيات في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وإلغاء التأشيرات بينهما.

- تحسنت العلاقات التركية اليونانية، خاصة فيما يتعلق بقضية النزاع في جزيرة قبرص، ومحاولة إعادة توحيد الجزيرة المقسمة بين القبارصة الأتراك واليونانيين.

- استقبلت تركيا زعماء من العالم العربي والإسلامي والآسيوي والإفريقي، إلى جانب سياسيين ومسئولين كبار غربيين، نتيجة تحسن علاقات تركيا الخارجية، فصارت تركيا قوة إقليمية لها شأنها ودورها.

- بذلت تركيا جهودا دبلوماسية كبيرة لتطوير علاقتها مع أرمينيا، وتجاوز الخلافات التاريخية بينهما.

أحمد داود أوغلو:

من مواليد عام ١٩٥٩م، في محافظة (قونية) التركية، تخرج من قسم العلوم السياسية بجامعة (البوسفور) في إسطنبول عام ١٩٨٤م، حصل على الدكتوراة في العلاقات الدولية عام ١٩٩٠م، وعمل أستاذًا ثم رئيسًا لقسم العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية في ماليزيا إلى عام ١٩٩٦م، ثم محاضرا في

الجامعات التركية، وألف الكتب والأبحاث حول كيفية تحقيق تركيا لمكانة دولية تليق بها، فاختاره أردوغان مستشارًا سياسيًا له، ثم عينه وزيرا لخارجية حكومته الثانية، فأثبت كفاءة عالية في أدائه.



(١١)
تطورات كبيرة في العلاقة مع إسرائيل

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورا كبيرا في فترة حكومة أردوغان الثانية خاصة خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (من٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨م إلى ١٨ يناير ٢٠٠٨م). فلقد ورثت حكومة أردوغان من الناحية الرسمية علاقة تركية إسرائيلية تقارب الشراكة الإستراتيجية، إذ كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل، وتبادلت معها السفراء. وطوال عقود اشتركًا معا إقليميا في القلق تجاه سوريا وروسيا، وإن كان لكل وجهته، واشتركا معا عالميا في الموالاة بقوة لأمريكا والغرب، كما تعاونا معا في النواحي العسكرية. أما من الناحية الشعبية فقد كان هناك تعاطفا من الشعب التركي مع الشعب الفلسطيني، ازداد وضوحا خاصة في عهد أربكان، ثم بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، مما منح أردوغان إمكانية إعادة تقييم

العلاقة مع إسرائيل وتحجيمها بالتدريج وعلى مهل تجاوبا مع نبض الشارع التركي الذي انتخبه من جهة، واستثمارًا لذلك في تنمية علاقاته مع الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى. وقد مضت فترة حكومة أردوغان الأولى هادئة، ولكن لما فازت حركة حماس (قائمة الإصلاح والتغيير) بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني (٧٠ مقعدًا من ١٣٢ مقعدًا أي أكثر من ٥٠ ٪ من المقاعد) في الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٥ يناير ٢٠٠٦م، وشكلت بالتالي الحكومة الفلسطينية بمفردها، سارع أردوغان إلى الاعتراف بها كممثلة عن الشعب الفلسطيني، واستقبل وزير خارجيته - عبد الله جول - وفدًا لحركة حماس بقيادة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة، كجزء من جهود أنقرة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، ولم يلتفت أردوغان إلى رد فعل ذلك على إسرائيل وأمريكا. ولما اعتقلت إسرائيل أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني وفرضت حظرًا اقتصاديًا وسياسيًا على الشعب الفلسطيني بغرض إرهاقه ولإسقاط

حكومة حماس، ثم اعتدت على غزة والضفة الغربية نددت الحكومة التركية بتلك الاعتداءات، وشجعت استنكار الشعب التركي ومنظمات المجتمع المدني لها، أي تحولت تركيا من التأييد المطلق لإسرائيل إلى معاملة ندية تحاسب تركيا فيها إسرائيل على أخطائها، وتطالبها بأداء ما عليها من التزامات.

وفي فترة حكومة أردوغان الثانية قامت إسرائيل بعدوان إجرامي جديد على غزة في يناير ٢٠٠٨م، فاستنكرته حكومة أردوغان بشدة لكونه ضربة موجهة لعملية السلام.

ثورة أردوغان على بيريز في منتدى دافوس:

في جلسة عقدت على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في ٢٩ يناير ٢٠٠٩ م انتقد الحاضرون الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين في غزة في حضور الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، خاصة أردوغان الذي اتهم إسرائيل بقتل الأطفال دون ذنب، وكشف عن أنه جلس مع (إيهود أولمرت) رئيس الحكومة الإسرائيلية في أنقرة قبل العدوان على غزة بأربعة أيام، وأبلغه أن تركيا بما تقدمه من جهود قادرة على

تحقيق اتفاق هدنة آخر مع حماس، وأنه بالإمكان التقدم في صفقة تبادل الأسرى، ومنهم الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس (جلعاد شليط)، وأن إسرائيل باعتدائها بعدها على غزة تجاهلت واستهانت بوساطة تركيا. وجاء رد بيريز بلهجة حادة، فقرأ – منتقدا – الفقرات الواردة في ميثاق حماس الرافضة لوجود إسرائيل، ومتهما حماس بقتل الأطفال وترويع المدنيين الإسرائيليين، ووجه كلامه لأردوغان قائلًا: (هل كنت تسمح يا سيد أردوغان بأن يطلق ١٠٠ صاروخ في اليوم أو حتى ١٠ صواريخ على إسطنبول). فصفق جمهور الحاضرين لبيريز، فأصر أردوغان على الرد عليه، وقال له وبصوت عال: (أنت لست صاحب حق، وحجتك ضعيفة، لذلك اخترت أن ترفع صوتك بشكل غير دبلوماسي، ولكن الحقيقة تبقى أن حماس أطلقت صواريخ بدائية تسقط بمعظمها في مناطق مفتوحة، وأنتم قصفتم بيوتًا وهدمتموها فوق رؤوس أهلها من الأطفال والنساء، وأنه كان بالإمكان التوصل إلى تهدئة وسلام، وأنتم اخترتم طريق الحرب، إنكم

يا سيادة الرئيس قتلة أطفال). ثم قام أردوغان بمغادرة القاعة غاضبًا. وقد استقبل آلاف الأتراك أردوغان لـدى عودتـه إلى تركيا بعدها وهم يلوحون بالعلمين التركي والفلسطيني.

و قد ألغت حكومة أردوغـان مناورات عـسكرية كبـيرة كانت ستجرى في تركيا بعنـوان (نـسر الأناضـول) في أكتـوبر ٢٠٠٩ م بمشاركة حلف شمال الأطلنطي (حلف النـاتو) بـما فيها أمريكا، وذلك لاشتراك الطائرات الإسرائيلية فيها، وجاء في مقال لرئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعـة بـن جوريون على موقع صحيفة (يديعوت أحرونوت): «إن قيـام أنقرة بإلغاء المشاركة في المناورات واتفاقها التاريخي مع أرمينيا يعبران عن رغبة دفينة في التحول إلى قوة إقليمية».

الاعتداء على أسطول الحرية:

في فجـر ٣١ مـايو ٢٠١٠م هاجمـت القـوات الإسرائيليـة أسطول الحريـة المتجـه بمـساعدات إنـسانية لكـسر الحـصار المفروض من إسرائيل على غـزة، ويـضم الأسـطول ٨ سـفن تقودها السفينة التركية (مرمرة)، وتقل ٦٥٠ متضامنًا مع غزة

من أكثر من ٤٠ دولة من بينهم ٤٤ شخصية رسمية وبرلمانية وسياسية أوروبية وعربية، وأسفر الهجوم عن مقتل ٢٠ واعتقال المئات من ركاب الأسطول معظمهم من الأتراك. فهاجم أردوغان إسرائيل بشدة، وحذرها من معاداة تركيا لأن عداواتها قوية مثل صداقتها، وقام باستدعاء السفير التركي من تل أبيب، ودعا المنظمات الدولية والإقليمية إلى البحث في هذه الجريمة، مؤكدًا على أن هذا التصرف لن يمنع تركيا من مواصلة الدعم للفلسطينيين.

ويرى المتابعون أن أردوغان لم يقطع العلاقات تمامًا مع إسرائيل تحسبًا لرد فعل المؤسسة العسكرية التركية التي ترتبط بعلاقة قوية مع الكيان الصهيوني، وربما أقدمت على القيام بانقلاب عسكري في تركيا حال قطع العلاقات. ولتسكين حالة الاحتقان لدى قادة الجيش والعلمانيين في تركيا قام أردوغان – في لفتة إعلامية – بإرسال قاذفتين للمياه للمشاركة في إطفاء حرائق ضخمة شبت في منطقة جبل الكرمل قرب حيفا بفلسطين المحتلة وتسببت في مقتل أربعين شخصًا.

ملحوظة: وافقت إسرائيل في هذا العام – ٢٠١٦م – على تقديم تعويض لتركيا قدره ١٠ ملايين دولار مقابل ما لحقها من الهجوم على أسطول الحرية في مقابل توقف تركيا عن إثارة الموضع أمام المحافل الدولية، وإعادة السفير التركي إلى إسرائيل، ومواصلة التطبيع معها من جديد.

وفاة نجم الدين أربكان:

في ٢٧ فبراير ٢٠١١م توفي أربكان رحمه الله وعمره ٨٥ عامًا بعد صراع طويل مع المرض. وقد حرص أردوغان على المشاركة في تشييعه بقطع زيارته الرسمية لألمانيا، وشارك في جنازته التي شهدها مئات الألوف من الأتراك، وأغلقت بسببها معظم شوارع مدينة إسطنبول الرئيسية. وقد تأثر حزب السعادة الإسلامي الذي كان يتزعمه كثيرا برحيله.

فوز أردوغان بانتخابات ٢٠١١م:

حقق حزب العدالة والتنمية الحاكم في يونيو ٢٠١١م فوزًا كبيرًا في الانتخابات البرلمانية بنسبة ٥و٥٠ ٪ من أصوات الناخبين، و٣٢٧ مقعدًا في البرلمان (٥٥٠ مقعدا)، في اقتراع

حضره ٧و٨٦ ٪ من الناخبين. مما أهله من جديد لتشكيل حكومته الثالثة على التوالي بمفرده، في سابقة لم تشهدها تركيا من قبل. وقد تميزت هذه الانتخابات:

- بتنافس ١٥ حزبًا سياسيًا.

- الإقبال الشديد من الناخبين.

- تجنب الأحزاب التركية لأول مرة الخوض في المسائل الأيديولوجية، والتركيز على عرض مشروعات سياسية وتنموية محددة.

- ضعف الشحن الإعلامي والاتهامات الموجهة ضد أردوغان عما سبق من قبل، وفسره البعض بقناعة الكثيرين بقدرة أردوغان على الفوز بالانتخابات.

- أعلن حزب العدالة والتنمية أنه سيقوم حال فوزه بالانتخابات بإعداد دستور جديد للبلاد محل الدستور الذي وضع بعد انقلاب ١٩٨٠ م العسكري، لتحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية في البلاد. كما تعهد أردوغان بجعل

تركيا من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام ٢٠٢٣، وجعل ذلك الأمل هو شعار حملته الانتخابية.

- عمد رؤساء الأحزاب المنافسة إلى محاولة تشويه صورة أردوغان فاتهموا حكومته وحزبه بالفساد الإداري والمالي، واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية، وإيجاد طبقة برجوازية إسلامية نتيجة ظهور مجموعات اقتصادية في ساحة الأعمال التركية مقربة من أردوغان. واتهمه البعض بزعزعة هيبة الدولة من خلال الزج بقادة عسكريين في السجون بتهم تعكس رغبة في الانتقام من المؤسسة العسكرية.

- تعرض أردوغان لمحاولة اغتيال فاشلة بهجوم مسلح على موكبه قبيل الانتخابات في ٣ مايو ٢٠١١م قتل فيه أحد حراسه وأصيب آخر.



(١٢)

حكومة أردوغان الثالثة ورئاسة الجمهورية التركية

تركيا وثورات الربيع العربي:

شهدت حكومة أردوغان الثالثة ظهور الثورات العربية المطالبة بالحرية والكرامة والديمقراطية، وكان من الطبيعي أن تؤيدها تركيا وترحب بها. لذا بادر أردوغان بإرسال وزير خارجيته وقتها (أحمد داود أوغلو) إلى تونس في زيارة رسمية في فبراير ٢٠١١م، أي بعد شهر واحد من نجاح الثورة. كما قام عبد الله جول رئيس الجمهورية التركية بزيارة مصر في ٤ مارس ٢٠١١م فكان أول رئيس جمهورية يزور مصر بعد الثورة. وقام أردوغان شخصيًا باستقبال وفد من شباب ثورة ٢٥ يناير في يونيو ٢٠١١م على هامش مؤتمر جماهيري في إسطنبول، حيث سلمه الوفد درعا تقديرا لدعم تركيا للثورة المصرية. كما أعلنت تركيا تأييدها للثورة في ليبيا، ودعت إلى

تحقيق مطالبها، وعارضت التدخل الغربي هناك، رغم كونها عضوًا بحلف الأطلنطي. وفي أوائل يوليو ٢٠١١ م جمد الرئيس التركي عبد الله جول كافة أرصدة القذافي وعائلته في البنوك التركية. ونظرا لحساسية العلاقات مع سوريا، والتي تمتد حدودها مع تركيا بطول ٨٠٠ كيلو متر، ويسكنها أكراد يعدون كامتداد لأكراد تركيا المطالبين بالاستقلال الذاتي، كما أن في تركيا أقلية علوية، أي تنتمي طائفيًا إلى طائفة بشار الأسد، فقد سعى أردوغان إلى تحسين العلاقات مع سوريا بعد توليه الحكم لإزالة التوتر القائم بين البلدين، فلما قامت الثورة الشعبية السورية ضد نظام حكم بشار اتخذ أردوغان موقفا محايدا، مع مطالبة بشار بالاستجابة لمطالب الشعب، وفي مواجهة المجازر التي ارتكبها بشار ضد شعبه، والاستنكار العالمي لها دعمت تركيا المعارضة السورية، واستقبلت قادتها الذين أشادوا بموقف تركيا المساند، كما فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين السوريين الفارين من

الاضطرابات التي تشهدها سوريا، لتتحول تركيا مع مرور الوقت إلى لاعب أساسي فيما يجري في سوريا.

وبالنسبة للثورة اليمنية فقد أيدتها تركيا ورحبت بالمبادرة التي اقترحها مجلس دول التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة اليمنية، وعبرت عن أسفها لرفض الرئيس اليمني علي عبد الله صالح التوقيع عليها.

أردوغان رئيسا للجمهورية:

خاض أردوغان الانتخابات الرئاسية في أغسطس عام ٢٠١٤ م، وهي أول انتخابات رئاسية بالانتخاب الشعبي المباشر، ففاز بها، ليكون الرئيس الثاني عشر لتركيا، وتولى مهام منصبه الجديد في ٢٨ أغسطس ٢٠١٤ م. وقد بنى أردوغان برنامجه الانتخابي للرئاسة على أنه سيؤسس الجمهورية الثانية لتركيا، والتي تقوم على:

- التخفيف من غلو العلمانية المتطرفة (العلمانية الفرانكوفونية) التي انتهجها أتاتورك وتبناها الكماليون من

بعده، والتي تعادي الدين والقوميات غير التركية، وتحويلها إلى علمانية غير معادية للدين أو القوميات غير التركية (العلمانية الأنجلوساكسونية أو العلمانية المؤمنة)، أي مصالحة الأتراك مع تاريخهم العثماني ومع الإسلام الذي همّشه أتاتورك والكماليون.

- إبقاء الجيش بمنأى عن السياسة، وتطوير التجربة الديمقراطية، والتقدم في تطبيع الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا.

وأكد أردوغان في حملته أيضًا على رفضه لتغلغل المنظمات التي تستغل الدين داخل الدولة، وتشكيلها دولة موازية، في إشارة إلى المنظمة التي يتزعمها (فتح الله كولن)، وندد بالمعارضة التي تتعاون مع هذه الدولة الموازية.

التكريم العالمي لأردوغان:

بالإضافة إلى حب غالبية الأتراك لأردوغان وثقتهم في قيادته - لذا أعطوه أصواتهم في كل الانتخابات التي خاضها - فقد حظى أردوغان بتكريم عالمي من جهات كثيرة، منها:

- تكريم من قبل الأمم المتحدة على ما قدمه لمدينة إسطنبول فترة ولايته عليها.

-حصوله على (وسام التتار) من رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٦ م.

- حصوله على جائزة (رعاية الحوار بين الثقافات) من الرئيس التتري منتيمير شايمييف عام ٢٠٠٧ م.

- حصوله على جائزة (الحوار والسلام) من المنتدى الروماني عام ٢٠٠٧ م.

- حصوله على جائزة (هيرميس كريستال) من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عام ٢٠٠٧ م.

- حصوله على جائزة (أجريكولا) من منظمة الأغذية والزراعة العالمية عام ٢٠٠٧ م.

- حصوله على وسام (الشرف الرفيع) من دولة باكستان في أكتوبر ٢٠٠٩ م.

- حصوله على جائزة (الحريري) من جمعية رفيق الحريري اللبنانية في مارس ٢٠١٠ م.

- حصوله على نوط الجدارة من دولة جورجيا في مايو ٢٠١٠ م.

- حصوله على (الميدالية الذهبية لاستقلال كوسوفا)، وهي أعلى وسام في دولة كوسوفا، في نوفمبر ٢٠١٠م.

- منحته المملكة العربية السعودية جائزة (الملك فيصل) العالمية لخدمة الإسلام في عام ٢٠١٠ م – ١٤٣٠ هجريا.

- منحته دولة الكويت جائزة شخصية عام٢٠١٠م الإسلامية.

- سلمته مؤسسة القذافي العالمية لحقوق الإنسان (جائزة القذافي لحقوق الإنسان) خلال الحفل الذي نظمته بطرابلس في نوفمبر ٢٠١٠ م، وذلك خلال زيارته لليبيا للمشاركة في القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة بصفته ضيف شرف بدعوة رسمية من القذافي.

- اختياره ليكون رجل عام ٢٠١٠ م في التصويت التي أجراه موقع وكالة (سي إن إن) الإخبارية الأمريكية.

- منحه شهادة دكتوراة فخرية من جامعة (أم القرى) بمكة في مجال خدمة الإسلام بتاريخ ٢٣ – ٣ – ١٤٣١ هـ.

- فوزه بوسام التميز لأكثر الشخصيات تـأثيرًا في العـالم خـلال التـصويت الـذي أجـراه المجلـس الـدولي لحقـوق الإنسان والتحكيم والدراسات السياسية والإستراتيجية.

الانتخابات البرلمانية في يونيو ٢٠١٥ م:

خاض حزب العدالة والتنميـة هـذه الانتخابـات بزعامـة أحمد داود أغلو، ورغـم حـصول الحـزب عـلى ٤و٤٩ ٪ مـن أصوات الناخبين إلا أنه لم يحـصل عـلى الأغلبيـة المطلقـة مـن مقاعد البرلمان، حيث حصل على ٢٦٠ مقعدًا من إجمالي ٥٥٠ مقعدًا، وكانت هذه النتيجة مفاجئة للحزب لأنها:

- تعد أقل عدد من المقاعد حصل عليها الحزب في تاريخه، إذ حصل على ٣٦٣ مقعدًا في عام ٢٠٠٢م، وعلى ٣٤١ مقعدًا في ٢٠٠٧، وعلى ٣٢٦ مقعدًا في ٢٠١١م.

- لا تكفي للإنفراد بتـشكيل الحكومـة، فيلـزم أن تكـون الحكومة ائتلافية.

- تعني ضياع فرصة الحزب -بفقد الأغلبية- في إجراء ما كان يتطلع إليه من صياغة دستور جديد في البلاد، وتحويل النظام السياسي إلى نظام رئاسي بدلًا من النظام البرلماني.

- فهي فوز بطعم الخسارة.

وقد أسفرت هذه الانتخابات على دخول حزب الشعب الجمهوري (٢٥ ٪ من الأصوات)، وحزب الحركة القومية (٨٢ مقعدًا) البرلمان، وكذلك دخول حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) – ولأول مرة – للبرلمان، إذ حصل هذا الحزب الكردي على ١٣ ٪ من الأصوات وعلى ٧٨ مقعدًا في البرلمان، مما يعد انتصارا للأكراد لم يعرفوه من قبل. وقد قام أحمد داود أغلو -رئيس حزب العدالة والتنمية- بتشكيل الحكومة الائتلافية بضم شخصيات برلمانية من المعارضة، ولكن سرعان ما أعلن عن عدم إمكانية استمرار الحكومة الائتلافية، فكانت الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة مبكرة في نوفمبر من نفس العام ٢٠١٤ م.

الانتخابات البرلمانية المبكرة في نوفمبر ٢٠١٥م:

أسفرت هذه الانتخابات المبكرة عن حصول حزب العدالة والتنمية على الأغلبية (٣١٧ مقعدًا) تمكنه من الانفراد بتشكيل الحكومة منفردا من جديد، ودخل معه البرلمان الحزب الجمهوري (١٣٤ مقعدًا)، والحزب الشعوب الكردي (٥٩ مقعدًا)، وحزب الحركة القومية (٤٠ مقعدًا). وكانت مفاجئة هذه الانتخابات في تقدم حزب الشعوب الكردي على الحركة القومية.



(١٣)
بدايات الجمهورية التركية الثانية

سعى أردوغان بعد رئاسته لتركيا، وتشكيل حزبه – حزب العدالة والتنمية – للحكومة إلى تحقيق فكره المتعلق بالجمهورية التركية الثانية، كدولة ديمقراطية علمانية قوية متطورة، في إطار التمسك بهوية الدولة وأصولها العثمانية، وهو ما جعل معارضيه يطلقون عليه وعلى أتباعه (العثمانيون الجدد). وقد استطاع أردوغان من خلال الفترة الطويلة في الحكم أن يرسخ كثيرا من فكره وتطلعاته، ولتحقيق ذلك:

– قلص من نفوذ المؤسسة العسكرية في أمور الدولة وتدخلها في سياستها، وأخضع قادتها للقانون، بمقتضى التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان.

– تخلص من الكثير من الإرث العلماني الذي وضعه أتاتورك والكماليون، والذي كان يعادي بشدة أي مظاهر إسلامية في البلاد.

- أعاد الكثير من مظاهر العهد العثماني في البلاد:

فقرر تدريس اللغة العثمانية في المراحل الثانوية باعتبارها شكلا من أشكال اللغة التركية.

- أعاد عزف النشيد العثماني في القصر الجمهوري بدلا من النشيد التركي.

- أعاد شعار الدولة العثمانية المعروف بـ(الطغراء)، بموافقة لجنة الشئون الدستورية بالبرلمان، بعد أن كان قد ألغي مع سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٢ م.

- جعل حرس الشرف خلفه في بعض الاحتفالات الرسمية في هيئة جنود من المحاربين الأتراك القدامى، ومن الذين يرتدون الزى العسكري العثماني، وضم إليهم الفرقة العسكرية العثمانية المعروفة باسم (مهترخانة).

- استكمل سعيه لدخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على بقاء تركيا محافظة على دينها ولغتها وعاداتها وتقاليدها المستمدة من هويتها العثمانية.

التحذير من الدولة الموازية:

أكد أردوغان على رفضه لتغلغل النشاط الديني داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها، وعد ذلك مما يهدد استقرار الدولة ومؤسساتها، وندد بـ(حركة خدمة) الموالية للداعية الإسلامي (فتح الله كولن)، وزعم أن نشاطها يمتد وأتباعها ينتشرون داخل الجيش والشرطة والقضاء والجامعات والمدارس التعليمية والجمعيات الأهلية، ولها مؤسساتها داخل وخارج تركيا، وتتلقي دعمًا كبيرًا من العديد من رجال الأعمال المنتمين لها، والمتعاطفين معها، وتدعمها أيضًا طوائف من المعارضين لأردوغان، مما يجعلها تمثل تهديدًا لسلطة الدولة في نظره.

وقد تحول هذا الأمر إلى اتهامات متبادلة على خلفية اتهام النظام لأتباع كولن بتحريك قضايا فساد مالي وإداري اتهموا فيها رجال أعمال ووزراء تابعون للنظام في عام ٢٠١٣ م. وقد شاركت في هذه الاتهامات المعارضة والمؤسسات الإعلامية المقربة من المعارضة ومن (حركة خدمة)، حيث وصفوا

سياسـات أردوغـان بالاسـتبدادية، واتهمـوا الحكومـة ومـن تساندهم من رجال الأعمال بالفساد، وشهدت تركيا معها من آن لآخر مظاهرات واحتجاجات غاضـبة، اتـسمت بـالعنف أحيانا. وعلى ذلك:

- عمد أردوغان إلى تضييق الخنـاق عـلى رجـال الأعـمال التابعين لجماعة كولن، وتحجيم نفوذ رجال الأعمال المحسوبين على التيار العلماني، وإن ظلت السياسية العامة للدولـة داعمـة لتحرير الاقتصاد، وتدعيم وتعزيز دور الرأسماليين.

- تم رسميا تصنيف جماعة فتح الله كولن (حركـة خدمـة) كمنظمة إرهابية بعد موافقة مجلس الأمـن القـومي التركـي في مايو ٢٠١٦ م.

- تمكن أردوغان بمقتـضى ذلـك مـن البـدء في تـصفية أو تجميد شركات ومؤسسات تابعة لجماعة كـولن أو متورطـة في تمويلها، حيث يجيز قانون حظر تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٣ م تجميد أصول الأفراد أو الدول المتورطـة في تمويـل الإرهـاب، والمعاقبة بالسجن، وفرض غرامات مالية.

- حاصرت الحكومة رجال الأعمال المقربين من جماعة كولن، واعتقلت بعضهم بالفعل، ومن ذلك:

❍ اعتقال قوات الأمن (رضا نور ميرال) رئيس الرابطة التركية لرجال الأعمال والصناعة (توسكون).

❍ القبض على (ممدوح بويداق) الرئيس التنفيذي لشركة (بويداق) بتهمة تمويل حركة خدمة.

❍ اعتقال عشرات من رجال الأعمال يعتقد أنهم تابعون لجماعة كولن.

- مصادرة بعض الأصول المالية لمحاصرة جماعة كولن اقتصاديا، فمن ذلك:

❍ نقل الصلاحيات الخاصة بإدارة (بنك آسيا) الذي يعتقد أن ملكيته لرجال أعمال مقربين من كولن إلى صندوق تأمين الودائع التركية في مايو ٢٠١٥م، وإعفاؤه من مميزات ضريبية.

❍ تعيين محكمة الصلح والجزاء التركية وصيًا على

شركات (كايناك)، التي يعتقد ملكيتها لرجال أعمال مقربين من كولن.

الضغوط الدولية والإقليمية على تركيا:

واجه أردوغان الأحداث المشتعلة في العراق وسوريا في السنوات الأخيرة، والتي أطلت بظلالها على تركيا، وجعلتها إحدى القوى المتصارعة مع القوى الأخرى الإقليمية والدولية على مصالحها في المنطقة، حفاظا على مصالح تركيا من جهة، ولمواجهة التصاعد الكردي في شمال العراق، وتمدد داعش في المنطقة، وحاجة المعارضة السورية إلى الدعم في مواجهة نظام بشار الأسد من جهة أخرى، مما جعل تركيا تحت ضغوط غير عادية تحتاج إلى حنكة عالية في معالجة الأمور مع تقلب الأحداث وتدافعها.

فتح الله كولن وحركة خدمة:

ولد محمد فتح الله كولن -الداعية والمفكر الإسلامي التركي- في ٢٧ أبريل ١٩٤١م، في محافظة (أرض روم) في أسرة متدينة، كان والده مشهودا له بالعلم والأدب والدين،

وكانت والدته معروفة بتدينها، حيث علمته القرآن في سن صغير، وعلمه أبوه اللغتين العربية والفارسية. وكان أبوه يستضيف العلماء والمتصوفة فاعتاد مجالستهم والاستماع إليهم. درس دراسة دينية، وتردد إلى (التكية)، وتعلم النحو والبلاغة والفقه وأصول الفقه والعقيدة، إلى جانب العلوم الدنيوية والفلسفة. وتعرف في أعوام دراسته على رسائل النور، التي كتبها العلامة بديع الزمان سعيد النورسي (١٨٧٣م –١٩٦٠م) مؤسس الطريقة النورية، كحركة تجديدية وإحيائية، ويعد كولن من أتباع النورسية.

عين كولن إماما لجامع في مدينة أدرنة وهو في العشرين فعاش في جو من الزهد ورياضة النفس. ثم بدأ عمله الدعوي في مدرسة تحفيظ للقرآن بجامع في أزمير، ثم عمل واعظًا متجولًا يلقى مواعظه على الناس في الجوامع في جميع أنحاء غرب الأناضول، يربي النفوس ويطهرها ويذكرها بخالقها، ويعقد الندوات والمجالس واللقاءات الخاصة ليجيب فيها على الأسئلة الحائرة في أذهان الناس والشباب خاصة، ويرتب

المحاضرات الدينية والعلمية والاجتماعية والفكرية والفلسفية، وكانت النفوس ظمأى إلى مثل هذا المرشد. وقد قام من استفادوا من أفكاره بإنشاء العديد من المدارس الخاصة والمطابع وألفوا الكتب، وأنشأوا محطة إذاعة وقناة تلفزيونية في إطار القوانين المرعية في تركيا. وقد ازدهرت الحركة مع انتعاش الأنشطة الدينية عامة والطريقة النورسية خاصة - التي تأثرت بها حركة كولن- بعد انقلاب كنعان إيفرين العسكري عام ١٩٨٠م. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انتشرت المدارس التابعة لكولن في دول أسيا الوسطى التي عانت من الاحتلال الروسي ومن الإلحاد الشيوعي سبعين عاما تقريبا، ومنها انتشرت هذه المدارس في العالم بأسره.

تحولت جهود كولن -خاصة في التسعينيات- إلى حركة رائدة في الحوار والتفاهم بين الأديان والأفكار تتسم بالمرونة والبعد عن التعصب والانفتاح على العالم، ووجدت صداها في تركيا ثم في خارجها، خاصة بعد دعوة بابا الفاتيكان لكولن واجتماعه به. فأصبح كولن مؤسس لحركة تمتلك مئات

المدارس في تركيا وخارجها بدءا من جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا، إلى المغرب وأوغندا وكينيا، مرورا بالبلقان والقوقاز. وتملك صحفها ومجلاتها وقنواتها التلفزيونية الخاصة، وشركات خاصة وأعمالا تجارية، ومؤسسات خيرية، ولها مراكز ثقافية في عدد كبير من دول العالم، وتقيم مؤتمرات سنوية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا بالتعاون مع كبرى الجامعات. لذا أطلق على كولن (أبو الإسلام الاجتماعي)، كما أطلق على أربكان (أبو الإسلام السياسي).

صورت الدوريات الغربية كولن كزعيم لحركة اجتماعية إسلامية غير معاد للغرب، بينما رآه معارضوه في تركيا على أنه الخطر الحقيقي على العلمانية، ويحاول تقويضها عبر أسلمة الممارسات الاجتماعية للأتراك.

بين أربكان وكولن:

- بينما يرى أربكان أمريكا عدوًا للعالم الإسلامي بسبب تحكم الصهيونية العالمية في قرارها، فإن كولن يرى أمريكا والغرب قوى عالمية لابد من التعاون معها.

- يـرى أربكـان ضرورة الوحـدة بـين العـالم الإسـلامي، وينظر إلى العالم العربي بوصـفه المجـال الحيـوي لتركيـا، بيـنما يعتبر كولن جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقـان هم المجال الحيوي لتركيـا لعودتهـا لمكانتهـا بـين دول العـالم، حيث تضم هذه الدول أقليات تركية هامة.

- يرى كولن أن أكثر قواعد الشريعة تتعلق بالحياة الخاصة للناس، وما يتعلق بإدارة شئون الدولة فيها قليل، لـذا لم يعـط أولوية للدعوة لتطبيق الشريعة في الشأن العام!!!

- رغم أنه ينظر إلى أربكان على أنه هو أستاذ أردوغان، إلا أن نهج أردوغان في تجربته في حزب العدالة والتنمية يـشير إلى أن كولن هو أستاذ أردوغان الحقيقي.

انتقال كولن إلى أمريكا:

في عـام ١٩٩٩ م في حـديث لكـولن للتلفزيـون التركـي صرح بكلام اعتبره البعض انتقادًا لمؤسسات الدولة التركيـة، مما تسبب في تحقيق المدعي العام للدولة معـه، ورغـم اعتـذار كولن علانية عن تصريحاته فقد ظل العلمانيـون متـشككين في

أهدافه، ووجهت له اتهامات بمحاولة تحقيق مكاسب سياسية على حساب مؤسسات الدولة بـما فيهـا الجـيش، خاصـة بعـد تسرب لقطة فيديو لكولن وهو يقول لأنـصاره أنـه سـيتحرك ببطء من أجل تغيير طبيعة النظام التركي من نظام علماني إلى نظـام إسلامي. وقد غادر كولن تركيا بعدها إلى أمريكا بدعوى العلاج، وأقام فيها في ولاية (بنسلفانيا) كمنفى اختياري إلى الآن.

ألف كولن ٦٠ كتابًا، وأغلبها حـول التـصوف والتـدين، والتحديات التي تواجه الإسلام اليوم، ونال عليها العديد من الجوائز. كما له كتاب في السيرة النبوية باسم (النور الخالد).

كان كولن حليفا لأردوغان، وساهم عن طريـق أتباعـه في تخفيف وطأة العلمانية داخل الجيش، لكن أردوغان اتهمه مـن بعـد عـام ٢٠١٣م بأنـه وراء الـتهم الموجهـة للمـسئولين في الحكومة بالفساد للتأثير سلبًا على حزب العدالة والتنمية.



(١٤)

الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٦م

حركة طلاب النور (النورسية) :

حركة دينية تميل إلى التصوف، سلكت طريق التربية وحفظ الإيمان في النفوس في مواجهة المد العلماني الماسوني الذي ساد تركيا بعد استيلاء كمال أتاتورك على الحكم، وإسقاطه الخلافة الإسلامية. أسسها الشيخ سعيد النورسي. ولد الشيخ عام ١٨٧٣ م من أبوين كرديين في قرية (نورس) في مقاطعة (هزان) شرق الأناضول، ظهرت عليه علامات الذكاء والنجابة من صغره. حفظ القرآن، وألم بالعلوم الدينية، وجانب كبير من العلوم الدنيوية، وعرف بالرماية والمصارعة وركوب الخيل، وأخذ نفسه بالزهد والتقشف. بدأ دعوته الإرشادية التربوية في عام ١٨٩٢ م. عمل بالتدريس في مدينة (وان)، وتعمق في العلوم والرياضيات والفلسفة والتاريخ، وألف في بعضها، فأطلق عليه لقب (بديع الزمان) لسعة علمه. انتقل إلى اسطنبول عام ١٨٩٦م.

بعد إطاحة جمعية (الاتحاد والترقي) بالسلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ م شارك في تكوين جمعية (الاتحاد المحمدي) المعنية بكشف حقيقة (الاتحاد والترقي) الماسونية، مما استعدى الاتحاديين عليه، ومعاداتهم لدعوته.

انتقل إلى سوريا عام ١٩١١م، وله خطبة شهيرة (الخطبة الشامية) في المسجد الأموي حول أسباب تخلف المسلمين. ساعد في الجيش التركي خلال الحرب الأولى. قبض عليه الروس ونفوه إلى سيبريا، لكنه هرب وعاد إلى تركيا، ومنح وسام الحرب.

في أعقاب إسقاط الخلافة عام ١٩٢٣ م غادر الشيخ أنقرة إلى (وان)، وكرس دعوته لمقاومة المد العلماني في تركيا، بعيدًا عن السياسة، من خلال الدعوة السلمية إلى مجاهدة النفس وإصلاح القلوب، وإيقاظ العقيدة الإسلامية، وتصحيح الفكر، مع تجنب الدخول في معارك مع المخالفين حكامًا ومحكومين، حيث ألف أكثر من ١٣٠ رسالة عالج فيها المشكلات الدينية والروحية والعقلية انطلاقًا من القرآن

وتفسيره، تعد هي فكر حركته. وقد اعتنى أتباعه - خاصة من الشباب - بنشرها في ظل ظروف صعبة تعادي أي مظهر من المظاهر الإسلامية. وله مؤلف باللغة العربية باسم (إشارات الإعجاز في مظان المجاز).

حاول أتاتورك عام ١٩٣٨م استمالته فعرض عليه قصرًا فخمًا ومناصب عليا، لكنه رفض ذلك منصرفا عن السياسة، متفرغا للتربية والعبادة.

حاربه العلمانيون بشدة بسبب دعوته، وقدم للمحاكمة مرات عديدة بتهم منها: العمل على هدم الدولة العلمانية الكمالية، وإثارة روح التدين في تركيا، وتأليف جمعية سرية، والتهجم على كمال أتاتورك. فتصدى لهذه التهم والمحاكمات بمنطق بليغ زاد من أتباعه، لكنه عانى من التعذيب والسجن والنفي، وصدرت ضده أحكاما بالإعدام، ولكنها لم تنفذ خشية ثورة أتباعه. وقد بلغ أتباعه في تركيا ما يزيد عن نصف مليون شخص، وصار له أنصار في باكستان والهند، وأسس الطلاب الأتراك في أمريكا معهدا باسم (معهد رسائل النور).

لكن أتباعه في تركيا لم تسمح الظروف المحيطة بهم بتأسيس عمل إسلامي منظم. عاش آخر عمره في إسبارطة منعزلًا عن الناس. ثم توفي رحمه الله في ١٩٦٠ م.

الانقلاب العسكري الفاشل في يوليو ٢٠١٦م:

فوجئ العالم في مساء الجمعة ١٥-٧- ٢٠١٦م (ليلة السبت) بنبأ قادم من تركيا يفيد تحرك مجموعة من الجيش معها دبابات وطائرات، هاجم بعضها مقر المخابرات التركية ومباني تابعة للجيش، بينما سيطر البعض الآخر على جسر مهم في إسطنبول، وتوجهت دبابات لمحاصرة البرلمان. وتم إذاعة بيان عبر التلفزيون الرسمي بتولي الجيش للسلطة في البلاد، وتعيين (مجلس سلام) يتولى الحكم، مع تعليق العمل بالدستور، وفرض الأحكام العرفية، أي وقوع الانقلاب العسكري الخامس في البلاد. وبعد اشتباكات دامية شهدت إطلاق نار وفوضى لم تستمر إلا ساعات قليلة وأعلن عن إحباط هذا الانقلاب.

أكين أوزتورك المتهم بتدبير الانقلاب:

اتهم أوزتورك بأنه العقل المدبر للانقلاب، والـذي أعطـى إشارة البدء بالتحرك. كان يرأس سلاح الجو التركي، أثـيرت الشكوك حول علاقته بالمعارض فتح الله كولن منذ نحو عـام، وتم اعتقاله مع فشل الانقلاب، واحتجـازه بوحـدة مكافحـة الإرهاب في أنقرة.

أوزتورك من مواليد عام ١٩٥٢ م، التحق بالكلية الجويـة عـام ١٩٧٠ م، وتخـرج عـام ١٩٧٣م، وتـدرج في المناصـب داخل سلاح الجو التركي، وتولى منـصب الملحـق العـسكري التركي في إسرائيل بين عـامي ١٩٩٨م – ٢٠٠٠ م، وحـصل على رتبة جنرال عـام ٢٠١٣م، ورأس القـوات الجويـة حتـى أغسطس ٢٠١٥ م. وأصبح عضوًا بالمجلس الأعـلى للقـوات المسلحة التركية، حيث كان من المقرر أن يحـال للتقاعـد نهايـة أغسطس ٢٠١٦ م. نال العديد مـن الأوسـمة، منهـا: وسـام الناتو، ووسام الاستحقاق، من سلاح الجو التركـي، ووسـام امتياز من باكستان.

العقيد محرم كوسا منفذ الانقلاب:

هو المستشار القانوني لرئيس أركان الجيش التركي، نجح في إقناع عدد من كبار ضباط الجيش بالمعاونة في الانقلاب، ثم فاجأ رئيس الأركان (خلوصي آكار) بالأمر، طالبا منه دعم الحركة، وإعطاء الأوامر بجعل التحرك يشمل الجيش بأكمله، ولكنه خلوصي رفض، فاعتقله الانقلابيون لمنعه من إصدار أوامر مضادة للانقلاب، وفقد بالتالي الاتصال مع السلطات الرسمية.

خلوصي آكار رئيس أركان الجيش:

ولد خلوصي عام ١٩٥٢م، والتحق بالمدرسة البرية العسكرية، وتخرج عام ١٩٧٣ في سلاح المشاة، صار قائدًا للقوات البرية حتى عام ١٩٨٠م، وأنهى دراسته بالأكاديمية العسكرية الحربية عام ١٩٨٢م. تقلد منصب قائد سلاح المشاة بفرع الأمن الداخلي، وشغل منصب رئيس دائرة التخطيط والمبادئ الحربية بحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، ثم أصبح قائدا لمدرسة سلاح البر الحربية. ثم أصبح عام ٢٠٠٧م قائدا للقوات البرية التركية، ثم رقي إلى رتبة فريق أول عام

٢٠١١م، وأصبح النائب الثاني لرئيس أركان الجيش التركـي، تم اختياره من مجلس الشورى العسكري لمنصب رئيس أركان الجيش في ٢٠١٣ م. اتـسم بالوطنيـة، والقـدرة عـلى اتخـاذ القرارات السريعة الحاسمة، مع هيبة عسكرية، لذا لقب بلقب (سيري باشا).

أوميت دوندار رئيس هيئة أركان الجيش بالوكالة:

قائد الجيش الأول ورئـيس هيئـة الأركـان بالوكالـة، قـام بدور هام في إفشال الانقلاب، حيـث اتـصل بأردوغـان قبـل ساعة واحدة من الانقلاب وأبلغه عن بدء تحرك الانقلابيـين، وضرورة تغيير مكان وجـوده، وأنـه إلى جانبـه لأنـه الـرئيس الشرعي للبلاد، ودعاه إلى التوجه إلى إسطنبول، وأنه سـيؤمن له طريق الوصول، والإقامة هناك، مما سمح للرئيس بالتحرك من مكان إقامته قبل اقتحامه بدقائق.

ولد دوندار عـام ١٩٥٥ م، التحـق بالأكاديميـة الحربيـة، تخرج برتبة ملازم أول عام ١٩٧٥م، عاد للدراسة بالأكاديمية العسكرية مجددا عام ١٩٨٣م، وتخرج منها عام ١٩٨٥م برتبة

ضـابط صـف. عمـل قائـدا لوحـدة الميكانيكـا بهيئـة القيـادة والإدارة اللوجيـستية التابعـة للقـوات المدرعـة، ثـم انتقـل للخدمة بالقوات البرية حيث عمل سكرتيرا للأمانـة العامـة، ثم موظفا بالهيئة العامة للتخطيط الاستراتيجي التابعـة لإدارة هيئة الأركـان. ثـم التحـق بكتيبـة المـشاة، ثـم عمـل ملحقًـا عسكريا لسفارة تركيا بلندن، ثم عاد للعمل في شـعبة تخطـيط وإدارة العمليات المسلحة، وتولى قيادة حرس الحدود.

ترقى إلى رتبة قائد لواء في قسم الإنشاءات والعقار والبنية التحتية العسكرية التابعة للناتو. ثم ترقى إلى رتبـة فريـق عـام ٢٠٠٩م، وعمل قائدا للجيش الخامس، ثم مستـشارا بـوزارة الدفاع. ترقى إلى رتبـة جنـرال عـام ٢٠١٣م، وأصـبح قائـدًا للجيـش الثالـث، ثـم قائـدا للجيـش الأول عـام ٢٠١٥م، وأصبح رئيسًا لهيئة الأركان بالوكالة فترة محاولة الانقلاب.

هاكان فيدان رئيس الاستخبارات التركية:

تلقبه وسائل الإعلام التركية بـ(حـافظ أسرار أردوغـان)، و(يد أردوغان الضاربة)، ويصفه البعض بالثعلب التركـي أو

الجندي المجهول، ويقال أنه صاحب فكرة توجه أردوغان بالحديث مباشرة إلى الشعب طالبا منه مقاومة الانقلاب. شهد جهاز الاستخبارات في عهده تعديلات ونقلة نوعية كبيرة، ليصبح أحد أقوى أجهزة الاستخبارات في العالم. أقنع أردوغان بتجميع أجهزة المخابرات الخارجية والأمن والجيش تحت قيادة جهاز المخابرات العامة المركزية، الأمر الذي أزعج الأوساط في الأمن والجيش.

ولد فيدان في أنقرة عام ١٩٦٨م، تخرج من الأكاديمية الحربية البرية (مدرسة قوات المشاة المحاربة) عام ١٩٨٦م، عمل بين عامي ١٩٨٦م و٢٠٠١م في وحدة التدخل السريع التابعة لحلف شمال الأطلنطي، وفي صفوف فرع جمع المعلومات السرية في ألمانيا. نال البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة من جامعة ميرلاند الأمريكية، ثم الماجيستير في العلاقات الدولية من جامعة بيلكنت في أنقرة، ثم الدكتوراة عام ٢٠٠٦م من نفس الجامعة. وتابع دراسته في عدد من المؤسسات والمعاهد، منها: معهد الأمم المتحدة

لبحوث نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. عمل فني حاسوبات داخل القوات البرية التركية، وشغل منصب مستشار اقتصادي وسياسي في سفارة تركيا بأستراليا، وترأس وكالة التنمية والتنسيق التركية عام ٢٠٠٣ م. عمل مستشارًا لوزير الخارجية داود أوغلو، ثم نائبًا لمستشار رئيس الوزراء لشئون الأمن الدولي والسياسة الخارجية، وعمل عضوًا بالمجلس الإداري للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أبريل ٢٠٠٩م صار نائبًا لرئيس الاستخبارات التركية، وعند تقاعد رئيس الاستخبارات حل محله في مايو عام ٢٠١٠ م، وعمره ٤٢ عاما، عقب الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة.

كيف فشل الانقلاب:

غادر أردوغان مكان إقامته قبل وصول الانقلابيين إليه، وخاطب الشعب التركي وأنصاره عبر سكايب في مداخلات أجراها لوسائل الإعلام ومحطات التليفزيون ليطالبهم بالنزول إلي الشوارع رفضا للانقلاب ومواجهة لقواته مع عناصر الشرطة والأمن، وقد لبى

الشعب بكل طوائفه دعوة أردوغان، ووقعت مواجهات دموية مع جنود الانقلاب في الشوارع حتى زال خطرهم. وأعلن رئيس الوزراء (بن علي يلدريم) بعد ساعات قليلة فشل المحاولة الانقلابية مؤكدا استعادة السيطرة على الأمن في البلاد، وأشارت الاستخبارات التركية إلى عودة الأوضاع إلى طبيعتها، وتوعد أردوغان محاولي الانقلاب بأنهم سيدفعون ثمنًا باهظًا أمام القضاء التركي.



(١٥)

ما بعد الانقلاب الفاشل

تمكنت القوات الحكومية التركية من إجهاض محاولة الانقلاب العسكري التي وقعت مساء الجمعة ١٥ – ٦ – ٢٠١٦م.، وأعلن القائم بأعمال رئيس هيئة الأركان (أوميت دوندار) إحباط المحاولة، وتحرير الجنرال (خلوصي أكار) رئيس هيئة الأركان بعد احتجازه خلال محاولة الانقلاب، وتم سحق ما تبقى من قوات الانقلاب. وأكد وزير الدفاع (فكري إيشيك) على أنه لا توجد منطقة خارج سيطرة الحكومة، لكن خطر الانقلاب لم يتلاش تماما، وحث أنصار الحكومة على الخروج إلى الشوارع مجددا لمواصلة السيطرة على الموقف في الشارع، ومنع أي محاولة تمرد أخرى في أي وقت. وقال رئيس الوزراء (بن على يلدريم) – متحدثًا من أمام مقره في قصر (جنكايا) في أنقره – إن الحكومة تسيطر بشكل كامل على الأوضاع، وحث الجموع على البقاء في الشوارع. وقد

أسفرت اشتباكات الليلة الدامية عن مقتل ٢٦٥ شخصًا، وإصابة ١٤٤٠ من العسكريين غير الانقلابيين والمدنيين. وبدأت الأجهزة الأمنية تعقب من قالت أنهم تورطوا في محاولة الانقلاب.

إجراءات أردوغان وحكومته بعد الانقلاب:

من هذه الإجراءات:

- قام الرئيس التركي رجب أردوغان بحملة اعتقالات وتطهير سريعة وواسعة في كل المرافق الحكومية وأجهزة التعليم والقضاء شملت عشرات الآلاف بينهم جنرالات من الجيش وقضاة - من بينهم بعض أعضاء المحكمة الدستورية- وضباط رجال شرطة وأساتذة جامعيين ممن يرجح أنهم على علاقة أو من أنصار فتح الله كولن، الذي أتهمه أردوغان مباشرة بأنه وراء محاولة الانقلاب، والذي كان قد أتهمه من قبل بتكوين هيكل مواز للدولة داخل الجيش والشرطة والقضاء والإعلام بهدف إسقاط الدولة. وتعهد أردوغان بتطهير البلاد من هذا الكيان الموازي، ولكن سيحتاج ذلك

وقتًا لتعمق حركة خدمة في البلاد وصعوبة تتبعها. في الوقت الذي نفى فيه كولن -المقيم في منفاه الاختياري في ولاية بنسلفانيا بأمريكا- هذه الاتهامات.

- أعلن أردوغان فرض حالة الطوارئ في البلاد لمدة ثلاثة أشهر، ووافقه البرلمان، لمواجهة ما أسماه بالتهديدات التي تتعرض له البلاد، وللقضاء بشكل سريع وفعال على العناصر المتورطة في الانقلاب، حيث تبيح له المادة ١٢٠ من الدستور ذلك.

- أعلنت الحكومة أن هناك أخطاء مخابراتية وفردية وقعت خلال محاولة الانقلاب، مؤكدة أن العمل جاري على إعادة هيكلة الجيش.

- أمر أردوغان بإغلاق الآلاف من المدارس الخاصة والجمعيات والمؤسسات الخيرية و١٩ نقابة عمالية و١٥ جامعة و٣٥ مؤسسة طبية تشتبه السلطات التركية في كونها على صلة بفتح الله كولن.

- اعتقل الأمن أحد كبار رجال كولن (هايلز هانجي) باعتباره الذراع الأيمن لكولن والمسئول عن نقل الأموال

إليه، كما اعتقل الأمن ابن شقيق كولن (محمد سعيد كولن) لاستجوابه بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي.

- أعلنت الحكومة تعليق العمل بالمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان بصفة مؤقتة، مع التلويح باحتمالية إعادة تطبيق العمل بأحكام الإعدام في البلاد، مما أثار الاتحاد الأوروبي الذي يرفض ذلك وبشدة.

ردود الأفعال داخل تركيا:

من المؤكد أن انقلابًا عسكريًا في تركيا هو آخر شيء تحتاجه تركيا في وقت قيام محاولة الانقلاب حيث تعاني تركيا من تفاقم الحرب السورية، وتردي الأحوال في العراق، وخطر داعش وتهديداتها، وتمرد الأكراد، لذا لم يجد أردوغان صعوبة في جمع الأتراك حوله في مواجهة محاولة الانقلاب. خاصة:

- وأن أردوغان نجح في تحقيق طفرة اقتصادية لتركيا.

- وأن تركيا عانت كثيرًا من الانقلابات العسكرية السابقة وتسلط العسكريين على مقاليد الأمور في البلاد، وما أعقبه من تعطيل الأخذ بالديمقراطية، والتضييق على الحريات،

والإضرار بالاقتصاد، وتحول المؤسسة العسكرية إلى دولة داخل الدولة أو فوق الدولة. ولهذا:

- أعلنت سائر الأحزاب السياسية رفضها للانقلاب - وفي مقدمتها أحزاب المعارضة الثلاثة في البرلمان - وتأييدها لأردوغان والحكومة، دعما للديمقراطية والحرية والاستقرار، وتجاوب الشعب بطوائفه مع الحكومة في التنديد بالانقلاب والمشاركة في مواجهته.

- دعا حزب الشعب الجمهوري -أكبر أحزاب المعارضة - الأتراك إلى التجمع - دعما للديمقراطية والشرعية - في ساحة تقسيم وسط إسطنبول — وهي الساحة التي طالما شهدت من قبل مظاهرات مناوئة للحكومة من المعارضة - بعد ثمانية أيام من محاولة الانقلاب، وانضم إلي الدعوة حزب العدالة والتنمية الحاكم.

- التقى أردوغان برؤساء أحزاب المعارضة للتشاور في آخر التطورات، وشكرهم على مواقفهم الحازمة تجاه محاولة

الانقـلاب، ولم توجـه الـدعوة إلى زعـيم حـزب الـشعوب الديمقراطي التركـي المـوالي للأكـراد والمـتهم بـدعم منظمـة حزب العمال الكردستاني، والـذي تعتبرهـا الحكومـة التركيـة منظمة إرهابية.

اختلاف التكهنات حول حقيقة محاولة الانقلاب:

تعددت وتضاربت الأقوال تـضاربًا شـديدًا حـول المـدبر الحقيقي لمحاولة الانقلاب:

- فلم يتأخر أردوغان عن توجيه الاتهام إلى حركة خدمـة الموالية لكولن.

- ورأى الـبعض أن المجموعـة التـي قامـت بمحاولـة الانقلاب كانت تعلم بتتبـع المخـابرات التركيـة لهـا، وقـرب اعتقال أفرادهـا، بتهمـة أنهـا خلايـا لحركـة (خدمـة) داخـل الجيش، فقامت بهذه الحركة الاستباقية، لكنها لم تعد لها جيدًا. وهذا يعني أن المخـابرات وأردوغـان كانـا عـلى علـم بـالأمر مسبقًا.

- رأي البعض أن المجموعة التي قادت محاولة الانقلاب مجموعة محدودة من ضباط متوسطي الرتب داخل الجيش متمردة ساخطة على أردوغان دفاعًا عن ما تبقى من علمانية دولة أتاتورك، وأن أكثر قادة الجيش لا يتعاطفون معهم، لذا بادروا بالتنصل منهم.

- رأى البعض أن الانقلاب من صنع أردوغان نفسه، بغرض التخلص من كل معارضيه الظاهرين والمحتملين، وإحكام سيطرته على البلاد.

لماذا فشل الانقلاب:

كان طبيعيا فشل الانقلاب والذي بدا وكأنه وقع من هواة:

- فكان تحركهم مبكرًا في التاسعة مساءًا في يوم جمعة أمام الجماهير، والأنسب أن يكون التحرك في وقت متأخر من الليل، ضمانًا لسرعة التحرك، وتجنبًا لأي احتكاك محتمل بالجماهير. وقيل أن سبب هذا التحرك المبكر أنهم علموا بانكشاف أمرهم فقدموا ساعة البدء بالتحرك.

- إعلان بيانهم في الإذاعة قبل التمكن من القبض على كبار المسئولين خاصة أردوغان، فكشفوا أمرهم أمام مسئولين لهم حرية التصرف، مما أعطى الفرصة لأردوغان ورجاله من التحرك وإبطال محاولة الانقلاب.

- عدم استمالة أكبر قدر من كبار قادة الجيش لصفهم، وعدم انتشارهم بين فروع الجيش المختلفة، إذ كانوا مجموعة محدودة من الجيش الأول.

توالي توابع الزلزال التركي:

توالت الإجراءات من أردوغان والحكومة خلال الشهور التالية لمحاولة الانقلاب، منها:

- مواصلة أردوغان في تطهير مؤسسات الدولة من أتباع كولن في داخل تركيا وخارجها:

فتم استبعاد صحفيين من أعمالهم، وإيقاف الكثير من الموظفين والإداريين في وزارة المواصلات والاتصالات، ووزارة المياه والغابات، ومؤسسة تقنية المعلومات، وشركة

الخطوط الجوية التركية، وإقالة أكثر من ألف من موظفي مديرية الشئون الدينية.

اعتقال السلطات في دولة الإمارات - بعد تعاون مع المخابرات التركي - لجنرالين تركيين يخدمان في أفغانستان للاشتباه في علاقتهما بالانقلاب، وتسليمهما للسلطات التركية.

مطالبة تركيا للسلطات الأمريكية بتسليمها فتح الله كولن المقيم بأراضيها.

إنشاء نصب تذكاري في إسطنبول وأنقرة تخليدًا لمن سقطوا خلال تصديهم للانقلاب، وتسمية جسر البوسفور في إسطنبول – الذي شهد جانبًا هامًا من أحداث الانقلاب - باسم جسر شهداء ١٥ يوليو.

مواصلة عملية صياغة دستور جديد للبلاد كانت قد توقفت قبل إتمامها لظهور حالة توافق من جميع الأحزاب لإلغاء الدستور الذي تم وضعه عقب الانقلاب العسكري في عام ١٩٨١م.

علي يلدريم:

هو رئيس وزراء تركيا الحالي. تشكلت حكومته في ٢٤ مايو ٢٠١٦م. انتخب رئيسًا لحزب العدالة والتنمية في مؤتمره الاستثنائي الثاني في ٢٢ مايو ٢٠١٦م وبحسب القانون الداخلي لحزب العدالة والتنمية فإن رئيس الحزب يصير تلقائيًا رئيسًا للوزراء.

يلدريم من عائلة كردية. ولد في عام ١٩٥٥م في ولاية (أرزينجان) شمال شرق تركيا. انتقل إلى إسطنبول في طفولته. أنهى المرحلة الإعدادية، ثم الثانوية، ثم أدى الخدمة العسكرية عامي ١٩٨٠- ١٩٨١م. درس العمارة البحرية وهندسة المحيطات في جامعة إسطنبول التقنية. حصل على الدكتوراة من المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩١م، وعمل مديرا عاما لشركة إسطنبول للعبارات السريعة من عام ١٩٩٤م حتى عام ٢٠٠٠م، وشهدت هذه الفترة فترة تولي أردوغان لبلدية إسطنبول. يلدريم أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١م. أصبح نائبًا في

البرلمان عن الحزب عن إسطنبول، ثم عن أرزينجان مسقط رأسه، ثم عن أزمير في دورتين.

تخصص في الهندسة والملاحة البحرية، وأشرف على العديد من مشاريع البنى التحتية والنقل البحري. تولى وزارة المواصلات في جميع حكومات حزب التنمية والعدالة منذ عام ٢٠٠٢م باستثناء الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥م.

في ٥ مايو ٢٠١٦م أعلن رئيس الوزراء داود أوغلو استقالته من رئاسة حزب العدالة والتنمية بعد تكهنات بتدهور العلاقة بينه وبين أردوغان. وفي المؤتمر العام الاستثنائي للحزب الذي عقد في أنقرة حصل يلدريم على أغلبية الأصوات في انتخابات رئاسة الحزب، ليتولى بعدها رئاسة الوزارة.

محاولات سابقة لاغتيال أوردغان:

لم تكن محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦م هي أول محاولة للتخلص من أردوغان، فقد سبقتها محاولات لاغتيال أردوغان منها:

- في عام ٢٠٠٧م تمكنت الشرطة التركية من اكتشاف شاحنة تحمل ٣٠٠ كيلو جرام من مادة (تي إن تي) شديدة الانفجار، كانت تقف على بعد كيلو متر واحد من مقر رئاسة الوزراء، وتستهدف نسف مقر رئاسة الوزراء أثناء عقد أردوغان لاجتماع بداخله، وذلك بعد ما تلقت الشرطة معلومات عن عملية إرهابية في أنقرة، فأعلنت حالة التأهب الأمني والتفتيش. وعليه تم نقل أردوغان من مكان الاجتماع إلى مكان آمن.

- في يونيو ٢٠١٠م تمكنت قوات الأمن من إحباط محاولة اغتيال لأردوغان بتفخيخ دمية (عروسة أطفال) دست بين دمى سيقوم أردوغان بتوزيعها على أطفال لتفجيرها أثناء إمساكه بها.

- ذكرت صحيفتا (طرف) و(أكشام) التركيتان أن أجهزة الأمن تمكنت من إحباط ثمان محاولات سابقة لاغتيال أردوغان خلال ثلاث سنوات، كانت إحداها تتضمن تفجير سيارة أثناء مرور موكب أردوغان إلى منزله في إسطنبول.

- في ٣ مايو ٢٠١١م تم حادث هجوم مسلح على موكب أردوغان بمحافظة (قسطمونو)، وقتل في الهجوم أحد أفراد الحراسة وأصيب آخر.



مراجع ومصادر

١- (تركيا: البحث عن مستقبل): ياسر أحمد حسن.

٢- (الزلزال التركي: توابع انقلاب الساعات الستة): كتاب اليوم- عدد أغسطس ٢٠١٦م.

٣- (قصة أردوجان): د. راغب السرجاني.

٤- (القسطنطينية: المدينة التي اشتهاها العالم): الجزء الثاني- تأليف: فيليب مانسيل. ترجمة: د. مصطفى محمد قاسم.

٥- (الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط): د. علي محمد الصلابي.

٦- (الأهرام الأسبوعي): عدد ٢٩ يوليو ٢٠١٦م - الملحق الأدبي (ص ٣).

٧- (الموجز): عدد ٨ أغسطس ٢٠١٦م - (ص ١٠).



فهرس الموضوعات

